

«العليا» تُشرعن سياسة الانتقام من السجناء «الأمنيين» الفلسطينيين بحرمانهم من التعليم الجامعي

صفحة (5) ة

اتساع ظاهرة «جرائم الفقر» فقط من أجل مواصلة العيش في إسرائيل!

صفحة (٦) ة

المنتهد

الثلاثاء ٢١/٤/٢٠١٥ الموافق ٢ رجب ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٦ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

بلدية حيفا تغلق الطرق المؤدية لمصانع البتروكيماويات بعد تزايد مرضى السرطان

إسرائيل تحتجز مليوني رهينة، ونفذت كل ما تشاء طوال خمسين عاما من دون أن تكون لبلدية حيفا علاقة بهذا الأمر. وأعلن ياهف عن تشكيل طاقم طوارئ في مكتبه لمتابعة الموضوع، وأوضح أنه "تم إلغاء أجنحة البلدية وسنشفل بهذا الموضوع فقط من خلال استخدام كل الوسائل. ونطلب حكومة إسرائيل بأن تعرف فوراً ما هي المعطيات الحقيقية، وبأن أولادنا لن يكونوا رهائن في كل ما يتعلق بصحتهم". في المقابل، أعلنت الشرطة أنها لن تسمح بإغلاق شوارع أو عرقلة حركة السير في منطقة حيفا، وأنها ستسمح بتنفيذ احتجاجات بشرط تقديم طلب منظم. واستدعت الشرطة شاحنات لإخلاء شاحنات البلدية التي تعرقل السير. وانتقدت منظمات تعنى بشؤون البيئة ياهف وقالت إنه كان ينبغي أن يتحرك منذ سنوات، وتساءلت "أين كان ياهف حتى الآن؟"، وأكدت أن "لا ياهف ولا وزارة حماية البيئة ولا وزارة الصحة فعلوا شيئا من أجل وقف مخططات مثل توسيع ميناء الوعود". كما وصفت المنظمات إغلاق المصانع بشاحنات البلدية بأنه "استفزاز"، وطالبت بدلا من ذلك بوضع خطط عملية لمعالجة تلوث البيئة في كل منطقة خليج حيفا. وتظاهر عشرات من نشطاء البيئة في خليج حيفا احتجاجا على تلوث الجو.

وكانت وزارة الصحة الإسرائيلية قد نشرت تقريراً يوم الثلاثاء الماضي قالت فيه إن أكثر من نصف حالات إصابة الأولاد بالسرطان بين الأعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٧ سببها تلوث الجو في منطقة خليج حيفا.

واصلت بلدية حيفا، أمس الاثنين، تنفيذ خطتها الرامية إلى إغلاق المصانع الملوثة للجو في خليج حيفا، وسدت بشكل جزئي الطرق المؤدية إلى مصانع البتروكيماويات، وبينها مصعنا «بزّان» و«حيفا كيميكايم».

ووضعت البلدية شاحنات جمع النفايات في الطرق المؤدية إلى هذه المصانع خلال ليلة الأحد - الاثنين، في خطوة رمزية للاحتجاج على تلوث البيئة.

وأعلنت شركة «بزّان» شاحنات البلدية من الطرق المؤدية إلى مصعنها بواسطة رافعات، صباح أمس، وذلك بالتنسيق مع الشرطة. ورغم ذلك أعلنت البلدية أنها تعزز الاستمرار في وضع عراقيل في الطرق المؤدية إلى مصانع البتروكيماويات بأساليب وطرق أخرى. بحسب بيان رسمي صادر عن البلدية.

وأعلن رئيس بلدية حيفا، يونا ياهف، صباح أول من أمس الأحد، عن إغلاق مصانع البتروكيماويات في منطقة خليج حيفا، وذلك في أعقاب الضجة التي أثارها تقارير نُشرت مؤخراً حول تلوث الجو وتقرير وزارة الصحة الإسرائيلية حول ارتفاع عدد المصابين بالسرطان بسبب هذا التلوث، وقال ياهف إنه أصدر أمراً بإغلاق فوري لكافة المصانع الملوثة للجو وشدد على أنه "لا يمكن دفع المزيد من البنى التحتية الملوثة للبيئة إلى متروبولين حيفا".

وحفل ياهف، خلال مؤتمر صحفي عقده في مستشفى «راميام»، الحكومة مسؤولة الوضع البيئي في خليج حيفا، وقال إنه "بعد نشر معطيات وزارة الصحة، لن تسمح بلدية حيفا بمس إضافي بسكانها وسكان المدن المجاورة. إن دولة

نتنياهو يحصل على مهلة إضافية لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

هزتسوغ: تحالف «المعسكر الصهيوني» ذاهب بإرادته إلى المعارضة في الكنيست الجديد



نتنياهو في لقائه مع ريفلين.

لكن هذين الاقتراحين لم يخرجا إلى حيز التنفيذ. وقد أقدم ليفيغسون على الانتحار في العام ١٩٨٤، بعد سلسلة تقارير نُشرت في مجلة «هولام هزينة»، التي كان يحررها الصحافي أوري أفنيري. وتناولت التقارير تحقيق الشرطة في قضية أسهم بنك «هوليم» وفي أعقاب هذا التحقيق جرى تأميم أسهم جميع البنوك.

على صعيد آخر أكد رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» رئيس حزب العمل عضو الكنيست إسحاق هرتسوغ أن قائمة التحالف قررت الذهاب بإرادة منها إلى المعارضة في الكنيست الجديد. وأضاف هرتسوغ خلال ندوة عقدت في تل أبيب أن تحالف «المعسكر الصهيوني» سيسعى من مقاعد المعارضة إلى استبدال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في المستقبل لكون سياسته ستفضي حتما إلى اصطدام الدولة بالناشط.

وتطرق هرتسوغ إلى نتائج الانتخابات العامة فرفض الادعاءات القائلة بأن اليسار الإسرائيلي يتميز بتبادل المشاعر والانفصال عن الجمهور، وأشار إلى أن حزبه (العمل) عزز قوته بصورة ملموسة في عدد من المدن الفقيرة وبلدات الأطراف. كما تطرق إلى الملف النووي الإيراني فأكد وجوب عدم الاستخفاف بالتهديد الذي يشكله هذا الملف، لكنه في الوقت نفسه شدد على وجوب عدم بث الذعر في صفوف الشعب من خلال القول إن برنامج طهران النووي سيؤدي إلى تدمير دولة إسرائيل.

السابق، شمعون بيريس، تعاهد مؤخرا مع بنك «هوليم»، وبنص العقد على أن يتقاضى ٣٠ ألف دولار شهريا، مقابل دفع مصالح لبنك، ووفقا لموقع صحيفة «ذي ماركر» الإلكتروني، فإن التعاقد مع بيريس هدفه مساعدة البنك في صد سن قانون، يتوقع أن يبادر إليه كحلون، بعد تعيينه وزيرا للمالية، من شأن هذا القانون أن يزيد المنافسة في الجهاز المصرفي الإسرائيلي. وأضاف الصحيفة أن القانون سيُلحق ضررا بأرباح بنك «هوليم». كما أن بيريس سيقوم بعمل لصالح البنك في الولايات المتحدة. وقال مستشار لبيريس إن «اتفاق التعاقد بينه وبين البنك يستند إلى دفع أعمال البنك خارج البلاد فقط لا غير، وأن بيريس لا يعترض العمل في أي موضوع يتعلق بأعمال البنك في البلاد، مثل سن قوانين أو ممارسة ضغوط على أعضاء كنيست».

ووفقا لمصادر مقربة من بيريس فإن كافة المداخل والأرباح من نشاط بيريس، سيتم رصدها إلى مشاريع اجتماعية وخيرية، وشددت على أن بيريس لا يعمل، في هذا السياق، في البلاد وإنما في الخارج فقط، وفيما كل نشاطه غايته دفع الحوار بين الشعوب ومن أجل السلام.

والجدير بالذكر أن لبيريس علاقات قديمة مع بنك «هوليم»، وكان قد اقترح على رئيس بنك «هوليم» الأسبق، يعقوب ليفينسون، مرتين، في السبعينيات والثمانينيات، تولي وزارة المالية، خاصة وأن ليفيغسون كان عضوا في حزب العمل.

استجاب الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، لطلب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الحصول على مهلة إضافية لمدة ١٤ يوما، من أجل مواصلة مسعا تشكيل حكومة جديدة. وقال نتنياهو خلال لقائه مع ريفلين في ديوان الرئيس الإسرائيلي في القدس الغربية، أمس الاثنين، إنه «تقدمنا ونحن في الطريق لتشكيل حكومة، لكن الأمر يتطلب المزيد من الوقت كي تكون حكومة مستقرة».

ويشار إلى أن الموعد النهائي الذي يتعين على نتنياهو أن ينهي بحلوله تشكيل الحكومة هو السابع من أيار المقبل.

وكانت نتائج انتخابات الكنيست قد أظهرت حصول كتلة أحزاب اليمين والحريديم على ٦٧ مقعدا في الكنيست من أصل ١٢٠ مقعدا، وبدا حينذاك أن مهمة تشكيل حكومة يمين ضيقة ستكون سهلة. لكن المفاوضات الائتلافية بين حزب الليكود وأحزاب اليمين، وهي «كولانو» و«البيت اليهودي» و«يسرائيل بيتينو»، والحزبين الحريديين، شاس و«يهودوت هتورا»، تخللتها عقبات ومناكفات ونقاشات صاخبة، تركزت بالأساس حول الحقائق الوزارية التي يطالب بها كل حزب.

ورغم أن نتنياهو تعهد في نهاية الحملة الانتخابية بتعيين رئيس حزب «كولانو»، موشيه كحلون، وزيرا للمالية، إلا أن الأخير يطالب بأن تكون أقسام هامة في وزارات أخرى ضمن مسؤوليته أو مسؤولة حزبه. وبين هذه الأقسام دائرة التخطيط والبناء، التابعة أساسا لوزارة الداخلية، التي يتوقع أن يتولاها رئيس حزب شاس، ويرفح درعي، ويقض درعي التنازل عن هذه الدائرة لأهليتها في عمل وزارة الداخلية.

من جهة أخرى طالب رئيس حزب «يسرائيل بيتينو»، أفيغدور ليبرمان، بحقيبة الخارجية، التي تولها خلال ولايته حكومتي نتنياهو الأخيرتين. لكن حزب الليكود يعارض هذا الطلب في أعقاب الانخفاض الكبير في المقاعد التي حصل عليها حزب ليبرمان وهي ٦ مقاعد. كذلك طالب رئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، بحقيبة الخارجية، لكنه أعلن في نهاية الأسبوع الماضي أنه مستعد للتنازل عن هذه الحقيبة شريطة عدم منحها ليبرمان.

وفي أعقاب تردد أبناء عن موافقة الليكود على منح حزب شاس وزارة الأديان، أعلن بينيت، مساء السبت الماضي، أن خطوة كهذه ستؤدي إلى انسحاب «البيت اليهودي» من المفاوضات الائتلافية.

وكان ريفلين قد كلف نتنياهو في ٢٣ آذار الفائت بتشكيل الحكومة ومنحه مهلة مدتها ٢٨ يوما، بموجب القانون، وفي حال عدم تمكن نتنياهو من تشكيل الحكومة بحلول نهاية المهلة الجديدة، فإن الرئيس الإسرائيلي سيكلف عضو كنيست آخر بتشكيلها، لكن جميع التقديرات تستبعد احتمال عدم تشكيل حكومة برئاسة نتنياهو.

من جهة أخرى، كشف النقاب أمس، عن أن الرئيس الإسرائيلي

أكثر من ٢٣٢٢٠ شخصا قتلوا خلال الحروب والمعارك العسكرية التي خاضتها إسرائيل حتى ٢٠١٥

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بدأت بنشر نظام متطور للكشف عن أنفاق هجومية على امتداد الحدود مع قطاع غزة

من ناحية أخرى ذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن المؤسسة العسكرية بدأت بتنفيذ نشر عملائي لنظام متطور يرتكز على أجهزة استشعار للكشف عن أنفاق هجومية على امتداد الحدود مع قطاع غزة، وذلك بعد أن تجلى البعد المقلق للتهديد خلال عملية «الجرف الصادم»، عندما نجحت خلايا تابعة لحركة «حماس» في اختراق أراضي إسرائيل بواسطة شبكة أنفاق، وفي تكبيد الجيش الإسرائيلي خسائر وفي بث الرعب بين سكان الجنوب.

وبحسب التقارير نفسها فإن هذا النظام هو ثمرة أعمال تطوير قادتتها شركة «البيت معراخوت»، بالتعاون مع شركة ناشئة صغيرة، والمعهد الجيوفيزيائي، ومديرية تطوير الوسائل القتالية والبنى التحتية التكنولوجية» في وزارة الدفاع، وهو عبارة عن منظومة من أجهزة استشعار وظيفتها إطلاق إنذار عن وجود عملية حفر لنفق.

وأفادت مصادر مطلعة أن نشرا أوليا لهذا النظام على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة بدأ في نيسان ٢٠١٤ قبل ثلاثة أشهر على عملية «الجرف الصادم»، وجرى آنذاك تقييم جهوزية أجهزة الاستشعار لإرسال إنذارات موثوقة عن نشاط تحت الأرض إلى غرفة مراقبة متخصصة تابعة للجيش الإسرائيلي، مع التقليل إلى أدنى حد من الإنذارات الخاطئة.

وأشير في التقارير الصحافية إلى أنه لم يجر الكشف عن العدد الكبير من الأنفاق الهجومية التي حفرتها حركة «حماس» باتجاه إسرائيل إلا في غضون خمسين يوما من القتال في الجنوب، فاضطر الجيش الإسرائيلي إلى العمل ميدانيا على مشارف القرى والبلدات في قطاع غزة من أجل كشف وتدمير أكثر من ٣٠ نفقا كهذه. وحينذاك أدركوا في المؤسسة العسكرية أنه لا مفر من تسريع الإجراءات التي تسمح في نهاية المطاف بتطوير منظومة تكنولوجية تعمل ضد تهديد الأنفاق، كما فعلت منظومة «القبعة الحديدية» ضد تهديد الصواريخ.

كما أشير إلى أن المشكلة التي تواجه صناع القرار الآن هي تمويل هذا النظام المكلف، إذ تقدر جهات أمنية تكاليف النظام بنحو مليون دولار لكل كيلومتر، علما بأن هناك أقساما أخرى على امتداد الحدود تتطلب تغطية بطريقة ترفع تكلفة نشر النظام إلى نحو مليوني دولار لكل كيلومتر.

في هذه المعارك، بينهم ١١٦ قتيلا سقطوا خلال العام الفائت والعدد الأكبر منهم وهو ٦٧ قتيلا سقط في عملية «الجرف الصادم» العسكرية ضد قطاع غزة الصيف الماضي، وبلاستناد إلى معطيات وزارة الدفاع، فإن عدد العائلات الإسرائيلية التي فقدت أفرادا منها يبلغ الآن ١٦٦٢ عائلة.

نشرت وزارة الدفاع الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الفائت معطيات حول عدد القتلى الذين سقطوا خلال الحروب والمعارك العسكرية التي خاضتها إسرائيل حتى العام ٢٠١٥.

وبموجب هذه المعطيات فإن أكثر من ٢٣٢٢٠ قتيلا سقطوا

دعوة عامة

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يتشرف بدعوتكم لحضور محاضرة
للدكتور صالح عبد الجواد
أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت

حول

«الأنثروبولوجيا الاستعمارية الإسرائيلية»
ودراسة التاريخ الاجتماعي الفلسطيني»

يعقب على المحاضرة:

الدكتور علاء العزة

أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة بير زيت

وذلك يوم الأحد الموافق ٢٦/٤/٢٠١٥، في تمام الساعة الرابعة عصرا

في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

توقع تقديم ١٥ لائحة اتهام في إطار قضية الفساد الكبرى التي يشتبه بتورط قياديين من حزب ليبرمان فيها!

داهم محقوق شرطة من وحدة «الاهف ٤٣٣»، لمكافحة الاحتيايل والجريمة المنظمة، صباح أول من أمس الأحد، منزل ثائية وزير الداخلية السابقة، فاينا كيرشنايوم، واقتادوها للتحقيق في قضية الفساد الكبرى المرتبطة بعدد من قادة حزب «يسرائيل بيتينو» الذي يتزعمه أفيغدور ليبرمان. وأفادت تقارير إعلامية بأنه إلى جانب كيرشنايوم، أوقف المحققون عددا من أفراد عائلتها واقتادوهم للتحقيق، كما أن المحققين أجروا تفتيشا في المنزل.

وفي ختام التحقيق مع كيرشنايوم تم إخلاء سبيلها إلى منزلها وفرض قيود عليها، وفي هذا السياق أصدرت الشرطة أمرا يمنعه من مغادرة البلاد ومنعها من إجراء أي اتصال مع مشبوهين آخرين في القضية والذين يزيد عددهم عن ٣٠. ويأتي هذا التطور في إطار التحقيق بشبهات فساد وتحويل أموال عامة لهجات خاصة بواسطة جهات من «يسرائيل بيتينو». وتشير التقديرات لدى الشرطة الإسرائيلية إلى أنه سيتم تقديم ١٥ لائحة اتهام في إطار قضية الفساد الكبرى التي يشتبه بتورط قياديين تولوا مناصب وزارية من حزب «يسرائيل بيتينو» فيها.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن المفتش العام للشرطة، يوحنا دانيانو، قوله يوم السبت الماضي، إنه يوجد لدى الشرطة ستة شهود ملك في القضية، ولم يفصح دانيانو عن تفاصيل، المتفقيات مع هؤلاء الشهود، كما أنه يحظر نشر أسمائهم. ورغم ذلك، قالت مصادر في الشرطة إنه سيتم تخفيف لوائح اتهام ضد الشهود لكن لوائح اتهام ضد بعضهم ستقدم. ووصف دانيانو قضية الفساد هذه والتي باتت تعرف باسم

«قضية يسرائيل بيتينو». خلال مشاركته في ندوة «سبت الثقافة» في مدينة بئر السبع، بأنها «أحد قضايا الفساد الأكبر التي حدثت، ويوجد مشتبوهون ليس من يسرائيل بيتينو فقط». وتطرق دانيانو إلى الكشف عن القضية عشية الانتخابات، وهو توقيت ينطوي على إشكالية، لكنه شدد على أن «بإمكانكم الاعتماد علينا بأننا درسنا كافة الاعتبارات، وهذا لم يكن قرارا أوتوماتيكيا». وادفأ أنه «توصلنا هنا إلى شبكات كثيرة في مجال الرشاوى. والتحقيق سينتهي بحلول منتصف أيار المقبل».

ويشار إلى أن كيرشنايوم هي المشتبهة المركزية في القضية. كذلك يتوقع تقديم لوائح اتهام ضد المدير العام السابق لوزارة الزراعة، رامي كوهين، وضد يسرائيل يهوشاف المقرب من ليبرمان، وضد اثنين آخرين من قادة «يسرائيل بيتينو» ومقربين من ليبرمان. كذلك تشبه الشرطة بارتكاب وزير السياحة السابق، ستاس ميسيجنيكوف، مخالفات فساد في إطار هذه القضية.

وتشبهه الشرطة بأن المشتبه بهم شاركوا في طريقة جرى من خلالها تحويل ميزانيات مقابل دفع أموال إلى مقربين منهم أو تعيينهم في وظائف. ويسود الاعتقاد في الشرطة أنه ستقدم لوائح اتهام في قضايا أخرى مرتبطة بشركات في المستوطنات، وأبرز المتهمين في هذا السياق هو رئيس المجلس الإقليمي «شومرون» (السامرة)، غرشون مسيكا، الذي يعتبر أحد أبرز قادة المستوطنين. وجرى التحقيق مع مسيكا وآخرين بشبهة دفع رشاوى لكيرشنايوم، من أجل أن تعمل على شطب ديون لشركتهم.

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار» يطلق موقعه الإلكتروني الجديد

الموقع يضع في متناول المتصفح كل ما أنتجه المركز طوال فترة نشاطه منذ عقد ونصف العقد

إلى ذلك،

ويضم الموقع الجديد أرشيفا لجميع الفعاليات التي عقدها «مدار» بمبارته أو بالتعاون مع هيئات أخرى بالفيديو والصور.

أخيرا يشتمل الموقع الجديد لـ«مركز مدار» على خدمة شراء (اون لاين) وخدمة شراء كتب المركز بنسخة PDF. وفي مناسبة إطلاق هذا الموقع الجديد قالت المديرية العامة لـ«مركز مدار» - د. هنيدي غانم إن الغاية الأهم من هذا الموقع هو أن يكون سبيل المركز إلى الانتشار أيضا في العالم العربي والعالم الواسع نظرا إلى كونه من أهم مراكز الأبحاث في العالم المتخصص في هذا النوع من الدراسات ما جعله مرجعية موثوقا بها سواء لصانعي القرار أو لجمهور القراء الواسع.

وأضافت غانم أن الهدف من وضع ما أنتجه «مركز مدار» في متناول المتصفح عبر هذا الموقع الجديد هو تعميم فائدته المعرفية على أكبر عدد ممكن من الجمهور، لافتة إلى وجود تعطش لدى الجمهور العربي لهذه المعرفة.

وأكدت أن المركز مستعد لسماع أي ملاحظات أو اقتراحات من شأنها أن تفيد عمله وتدفع به قدما.

عنوان الموقع الجديد لـ«مركز مدار»:

www.madarcneter.org

متعددة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام وما

تغطية خاصة: المحكمة العليا مع قانون حظر المقاطعة

من الحكومة إلى الكنيست إلى «محكمة العدل العليا»:

قرارات تؤكد عمق القلق الإسرائيلي من نجاحات حملة المقاطعة وآفاق تأثيرها!

«قضاة في المحكمة العليا يبرّون السياسة الحكومية والبرلمانيين في توصيف المقاطعة: «إرهاب سياسي» يرمي إلى «إفناء دولة إسرائيل»!!

* مسؤولون حكوميون ونواب كنيست: المقاطعة تشكل خطرا استراتيجيا وتهديدا وجوديا!*



تظاهرة لنشطاء في اليسار الإسرائيلي ضد القانون.

مرموقة عالميا في المجالات المختلفة، تشكل جزءا أساسيا من هذه الحملة، لا في مستوى المشاركة «السلبية» بل في مستوى التخطيط والمبادرة والقيادة.

وقد أكدت هذه الحملة، خلال عمرها القصير نسبيا، إمكانية امتلاك الشعب الفلسطيني، وأوساط المؤيدين له دوليا، أداة ناجعة في عزل إسرائيل ومحاصرة الدعم الدولي الذي لا يزال ينحنيها من العقاب، ثم في تحويل الاحتلال إلى «مشروع خاسر» اقتصاديا فقط، بل إلى أداة تدميرية (اقتصاديا، ثقافيا

وتشكل «اللجنة الوطنية للمقاطعة» القيادة الفلسطينية لحملة المقاطعة الدولية، وهي التحالف الأكبر على الإطلاق في المجتمع الفلسطيني وهي تضم جميع القوى السياسية والنقابات العمالية والمهنية ومؤسسات اللاجئين والمنظمات الأهلية والاتحادات المهنية وغيرها.

وان تأييد القيادة الفلسطينية من مؤسسات وأحزاب ونقابات واتحادات الشعب الفلسطيني في كل مكان لنداء المقاطعة شكل أهم عناصر نجاح الحملة عالميا، كونها قدمت صوتا فلسطينيا موحدًا يطالب العالم بالشفقة على شعبنا بل بالتضامن الفعال والمستمر معه بتطبيق مبادرات خلاقية لمقاطعة إسرائيل وجميع مؤسساتها المتواطئة في إدامة الاحتلال والأبحاثهايد وسحب الاستثمارات من شركاتها الاستعمارية والعنصرية. والحملة تركز على الحقوق للحوال، أي أنها لا تأخذ موقفاً كحملة حول حل الدولتين أو الدولة الديمقراطية الواحدة، بل تنص على احترام تطبيق حقوقنا الثلاثة الأساسية أعلاه بغض النظر عن طبيعة الحل السياسي للقضية الفلسطينية التي تتره لألفية شعبنا، كل شعبنا وتبدأ المقاطعة، إجمالا، بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية وقطع العلاقات الأكاديمية والعلمية والبحثية، ثم وقف العلاقات والتبادلات التجارية والصناعية ووقف كل محاولات التطبيع، وصولا إلى حملة دولية لمقاطعة إسرائيل وملاحقة قياداتها السياسية والعسكرية والأمنية والجمعيات والشركات والشخصيات الداعمة للاستيطان.

مرموقة عالميا في المجالات المختلفة، تشكل جزءا أساسيا من هذه الحملة، لا في مستوى المشاركة «السلبية» بل في مستوى التخطيط والمبادرة والقيادة.

وقد أكدت هذه الحملة، خلال عمرها القصير نسبيا، إمكانية امتلاك الشعب الفلسطيني، وأوساط المؤيدين له دوليا، أداة ناجعة في عزل إسرائيل ومحاصرة الدعم الدولي الذي لا يزال ينحنيها من العقاب، ثم في تحويل الاحتلال إلى «مشروع خاسر» اقتصاديا فقط، بل إلى أداة تدميرية (اقتصاديا، ثقافيا

وتشكل «اللجنة الوطنية للمقاطعة» القيادة الفلسطينية لحملة المقاطعة الدولية، وهي التحالف الأكبر على الإطلاق في المجتمع الفلسطيني وهي تضم جميع القوى السياسية والنقابات العمالية والمهنية ومؤسسات اللاجئين والمنظمات الأهلية والاتحادات المهنية وغيرها.

وان تأييد القيادة الفلسطينية من مؤسسات وأحزاب ونقابات واتحادات الشعب الفلسطيني في كل مكان لنداء المقاطعة شكل أهم عناصر نجاح الحملة عالميا، كونها قدمت صوتا فلسطينيا موحدًا يطالب العالم بالشفقة على شعبنا بل بالتضامن الفعال والمستمر معه بتطبيق مبادرات خلاقية لمقاطعة إسرائيل وجميع مؤسساتها المتواطئة في إدامة الاحتلال والأبحاثهايد وسحب الاستثمارات من شركاتها الاستعمارية والعنصرية. والحملة تركز على الحقوق للحوال، أي أنها لا تأخذ موقفاً كحملة حول حل الدولتين أو الدولة الديمقراطية الواحدة، بل تنص على احترام تطبيق حقوقنا الثلاثة الأساسية أعلاه بغض النظر عن طبيعة الحل السياسي للقضية الفلسطينية التي تتره لألفية شعبنا، كل شعبنا وتبدأ المقاطعة، إجمالا، بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية وقطع العلاقات الأكاديمية والعلمية والبحثية، ثم وقف العلاقات والتبادلات التجارية والصناعية ووقف كل محاولات التطبيع، وصولا إلى حملة دولية لمقاطعة إسرائيل وملاحقة قياداتها السياسية والعسكرية والأمنية والجمعيات والشركات والشخصيات الداعمة للاستيطان.

ردود فعل:

«القرار دليل على سلبية المحكمة العليا فيما يتعلق بالتدخل في قضايا حقوق إنسان مهمة»!

أخيرا - مثل القرار الذي يمنح الأسرى الأمنيين من متابعة دروسهم الأكاديمية - على سلبية المحكمة العليا التي تمتنع عن التدخل في قضايا حقوق إنسان مهمة لظنها أنه عليها الانسحاب أمام السلطة التشريعية والحكومة، وعلى ضوء التشريعات المناهضة للديمقراطية التي من المتوقع أن تطرح في الكنيست الحالي، فمن المقلق أن تتخذ المحكمة العليا موقفا مساوما كهذا تجاه قوانين تمنع حرية التعبير على نحو قاس.

وانتقدت المنظمات المتمسدة ضد القانون بشدة قرار المحكمة العليا، وقالت إن هذه المحكمة امتنعت عن أداء واجبها الأساس وهو الدفاع عن حرية التعبير، وأشارت إلى أن قانون المقاطعة يهدف بالأساس إلى كم الأفواه، ومنع أي انتقادات شرعية للسياسات الإسرائيلية، وهذا القرار يمس بحرية التعبير على نحو قاس، كما يمس القانون بالحق الأساس للعامل السياسي في قضايا شائكة.

وقالت معيان داك من «ائتلاف النساء من أجل السلام» التي كانت تدعو إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات قبل سن القانون إن «الدعوة للمقاطعة وسحب الاستثمارات تعتبر في العالم أدوات شرعية وغير عنيفة للتغيير السياسي والاجتماعي، وقرار المحكمة العليا يصادق على كم الأفواه ويقيّد الاحتجاج الشرعي الذي يهدف إلى توجيه النقد والعمل على تغيير السياسة الإسرائيلية».

واعتبرت المحامية سوسن زهر من مركز عدالة أن هذا القانون التعسفي يمس بالفلسطينيين بشكل أكبر لأنهم أكثر من يناضل ضد الاحتلال وانتهاك حقوق أبناء شعبهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضافت أن هذا القانون أكثر عنصرية بالنسبة لسكان القدس الشرقية الواقعين تحت الاحتلال لكن القانون يمنعمهم من المطالبة بمقاطعة الاحتلال.

أقره الكنيست، السلطة التشريعية، بعبارة ودعم من الحكومة، السلطة التنفيذية، بدوافعها (القانون والقرار)، بنصوصها، بمسوغاتها وبسريرة وضعها وإنجازها، إقرارا إسرائيليا رسميا شاملا بحقيقة ساطعة لا يرقى إليها شك: جدوى حملة المقاطعة، تأثيراتها وإنجازاتها، كما يقدمان دليلا ناصعا على العزلة الدولية التي تستشعرها إسرائيل جيدا بفعل حملة المقاطعة هذه، وتتحس وتصريحات قادة المؤسسة الإسرائيلية الرسمية واعتبارهم هذه الحملة «خطرا استراتيجيا» وتهديدا وجوديا مدى إدراك هذه المؤسسة لمدى فاعلية هذه الحملة.

ولئن كانت إسرائيل الرسمية تتبقي، من قانونها هذا، مواجهة هذه الحملة، محاربتها ومحاصرتها باعتبارها كذلك، إلا أن مؤشرات عديدة تدل على أن نتيجته ستكون عكسية تماما. في اتجاه توسيع الائتلاف العالمي حول مشروع المقاطعة والانخراط في حملاتها بما يؤدي، نالها، إلى تكريس العزلة ومقاومة الأزمة بما يسرع في إزالة قناع «الديمقراطية» الزائف عن وجه إسرائيل طالما بقيت تواصل احتلال الأراضي الفلسطينية، توسيع الاستيطان وتعميقه، سلب الشعب الفلسطيني حقوقه ونهب ثرواته، في مسعى دائم ومحوم لتفويض أية إمكانية للتوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، إلى جانب مواصلة سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري الرسمية ضد الفلسطينيين المواطنين فيها.

هذه المؤشرات تجد ما يعززها في حقيقته حملة المقاطعة خلال السنوات القليلة، نسبيا، منذ انطلاقها حملة سلمية، لا عنيفة، ترتكز بالكامل على القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وترفع شعارا مركزيا هو «الحرية، العدالة والمساواة» لا تجد إسرائيل في ترسانة أسلحتها ما يمكن أن يسعفها في التصدي لهذا النوع من المقاومة السلمية التي تحظى بالائتلاف وتضامن دوليين مشهودين يعترزان ويتناميان باستمرار. واللافت، أيضا، أن قوى يهودية كثيرة وكبيرة، في داخل إسرائيل وفي خارجها على الأخص، من ضمنها شخصيات

المساواة والكرامة».

كما أكد الملتسمون أن «العقوبات الكبيرة التي يفرضها القانون منع المش بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة» (باختصار: «قانون حظر المقاطعة»، أو: «قانون المقاطعة»)، سواء من حيث نتيجته النهائية أو من حيث ما تضمنه من مقولات قضائية وسياسية سجلها قضاة الهيئة الموسعة، إشكاليات عديدة ومخاوف كبيرة في كل ما يتعلق بالمش بأحد المبادئ الأساسية في أي نظام ديمقراطي والمتمثل في حق الإنسان الأساسي في حرية التعبير، إلى جانب ما يتعلق بالآبواب التي يشزرها، مسبقا، لاية تشريعات مستقبلية محتملة، بل مرجحة، تتبقي المس بهذا الحق أو سواء من حقوق الإنسان الأساسية والتضييق عليها في واقع التركيبة الميمنية المتعصبة، بل المعادية للمبادئ الديمقراطية ولحقوق الإنسان، التي تميز الهيئة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست) ومسعاها التشريعي الواضح المعالم والتوجهات في دوراتها الأخيرة تحديدا.

لكن هذا القرار يكشف، أيضا وعلى الجهة المقابلة، مدى القلق والرعب اللذين يتنايان المؤسسة الإسرائيلية الرسمية، في المستويين السياسي والقضائي، حيال النجاحات الباهرة التي حققتها حملة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، بما يضعها (إسرائيل) وجهها لوجه أمام حقيقة ناصعة لا تجد مهربا منها: الثمن الباهظ (اقتصاديا، سياسيا وثقافيا) المترتب على مواصلة احتلالها للمناطق الفلسطينية، بكل ما يندرج في صلبه وحوله من نهب الأراضي والثروات، الاستيطان، سلب الحقوق والتدمير المنهجي لآفاق واحتمالات حل سلمي معقول للقضية الفلسطينية.

والقرار المقصود هنا، هو الذي توصلت إليه وأصدرته هذه المحكمة يوم الأربعاء الماضي (١٥ نيسان الجاري) ورفضت فيه الالتماس الذي تقدمت به إليها مجموعة كبيرة من مؤسسات ومنظمات حقوقية وأهلية في إسرائيل ضد القانون الذي يعرف اختصارا، بقانون المقاطعة، الذي سنه الكنيست الإسرائيلي في تموز من العام ٢٠١١، علما بأن هذه الالتماسات قدمت إلى هذه المحكمة في آذار من العام ٢٠١٢، أي أن المحكمة «احتاجت» إلى أكثر من ثلاث سنوات كاملة لإصدار قرارها بشأن الالتماس، الذي قدمه مركز «عدالة» وجمعية حقوق المواطن، باسم جمعيات حقوقية رائدة، من بينها «اللجنة العامة لمناهضة التمييز في إسرائيل»، «هوميكيد - مركز الدفاع عن الفرد»، منظمة «يش دين» و«الحركة اليهودية الإصلاحية»، إضافة إلى ثلاث منظمات تعمل على تشجيع المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كوسيلة لمناهضة الاحتلال وهي: «ائتلاف نساء من أجل السلام»، «لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل» و«مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان»!

لهجة سافرة ورسالة خطيرة!

ثمة أمران أثنان يثيران اهتماما استثنائيا ويشدان الانتباه بقوة في قرار المحكمة العليا هنا: الأول - «اختيار» بعض القضاة أعضاء هيئة المحكمة لي رقبة أحكام القوانين الدستورية (وخاصة «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية») والتوصل إلى نتيجة تعارضت معها جميع ما أكدوه بأنفسهم وفي مقدمتها إقرارهم بأن «الدعوة إلى المقاطعة تندرج تحت باب حرية التعبير، بشكل واضح» وبأن الأحكام التي يتضمنها هذا القانون «تشكل منسا واضحا بحرية التعبير»، وهو ما كان يفترض أن يقودهم - منحنيا ومنطقيا - إلى إلغاءه وحسب طبعه، لكنهم لاذوا بالقول إنه «من مبرز بكونه يقصد تحقيق غاية جديرة وتناسبية!» والثاني - تصدي آخرين من القضاة لموقف زلائهم المذكور في اعتبار «الدعوة إلى المقاطعة جزءا من حرية التعبير»، بالجنوح إلى استخدام تعابير سلبية حادة جدا، من خارج القضاء القضائي تماما، في توصيف المقاطعة. فترئيس المحكمة العليا السابق، أشير غروبينس، مثلا كتب أن «المقاطعة تندرج في إطار حرية التعبير حقا، لكن فعل المقاطعة يطوي على إسكات الأخرى، سلب الأخر حقه في حرية التعبير» بينما ذهب القاضي حنان ميلتسر، الذي كتب نص قرار المحكمة الأساس، إلى وصف دعوات المقاطعة والمشاركة فيها بـ «الإرهاب السياسي»! معتبرا أن «مقاومته هي جزء من حق الدولة في الدفاع عن نفسها»! وعلى ذكر «الإرهاب»، فقد تكررت هذه الكلمة ١١ مرة في نص قرار المحكمة الممتد على ٣٣٣ صفحة، بينما استخدم القاضي إيلياكم روبنشتاين كلمة «الكارثة» (الهلوكوست) ثلاث مرات في سياق مناقشته التي «صرخ» فيها: «دع لحرية التعبير هذه إن تحققت نتيجتها»... «لأنها قد تصاف - بدون مقارنة - إلى إنكار الكارثة وإلى تعابير لا سامية وعنصرية لا تستحق التمتع بمظلة حرية التعبير» - وشدد على أن «لا يجب في أي وضع كنيست إسرائيل قانونا لمحاربة المنقضين علينا لإفئاننا»!

وفي الإجمال، يبدو قرار «محكمة العدل العليا» - هذا ليس من حيث نتيجته القضائية فحسب، بل من حيث نصه، صياغاته ومفرداته السياسية أيضا - أشبه بإعلان حرب ضد حملات المقاطعة التي تعتبرها إسرائيل اليوم «خطرا استراتيجيا وجوديا» عليها - أي، على احتلالها واستيطانها الكولونياليين - وفي هذا، تبث المحكمة العليا، مرة أخرى، رسالة واضحة تؤكد استعدادها (الدائم) للتصدي، قضائيا، ومنع أي موقف أو نشاط سياسي حتى لو كان قانونيا وشرعيا - بإقرار بعض قضاتها تحديدا، ومقبولا على العالم بأسره، وذلك بغية الدفاع عن الاحتلال والاستيطان، الإبقاء والمحافظة عليهما، وهي رسالة تحمل خطورة استثنائية بالنظر إلى سيرة التشريع المعادية للديمقراطية وللحقوق الأساسية المتواصلة في الكنيست الإسرائيلي منذ سنوات وبالنظر، أيضا، إلى تركيبة الكنيست المنتخب حديثا والتي تطفئ عليها أغلبية ساحقة معادية ليس فقط للديمقراطية وأعرافها، بل للإنسان الفلسطيني وحقوقه الفردية والجماعية، أيضا، سواء في المناطق الفلسطينية المحتلة أو في داخل إسرائيل.

القانون وقرار المحكمة: إقرار جدوى المقاطعة وإنجازاتها!

يشكل قرار «محكمة العدل العليا»، السلطة القضائية الأعلى في إسرائيل، والقانون الذي جاء ليثبتته بعدما

كتب سليم سلامة:

يثير قرار «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية المصادقة على «قانون منع المش بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة» (باختصار: «قانون حظر المقاطعة»، أو: «قانون المقاطعة»)، سواء من حيث نتيجته النهائية أو من حيث ما تضمنه من مقولات قضائية وسياسية سجلها قضاة الهيئة الموسعة، إشكاليات عديدة ومخاوف كبيرة في كل ما يتعلق بالمش بأحد المبادئ الأساسية في أي نظام ديمقراطي والمتمثل في حق الإنسان الأساسي في حرية التعبير، إلى جانب ما يتعلق بالآبواب التي يشزرها، مسبقا، لاية تشريعات مستقبلية محتملة، بل مرجحة، تتبقي المس بهذا الحق أو سواء من حقوق الإنسان الأساسية والتضييق عليها في واقع التركيبة الميمنية المتعصبة، بل المعادية للمبادئ الديمقراطية ولحقوق الإنسان، التي تميز الهيئة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست) ومسعاها التشريعي الواضح المعالم والتوجهات في دوراتها الأخيرة تحديدا.

لكن هذا القرار يكشف، أيضا وعلى الجهة المقابلة، مدى القلق والرعب اللذين يتنايان المؤسسة الإسرائيلية الرسمية، في المستويين السياسي والقضائي، حيال النجاحات الباهرة التي حققتها حملة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، بما يضعها (إسرائيل) وجهها لوجه أمام حقيقة ناصعة لا تجد مهربا منها: الثمن الباهظ (اقتصاديا، سياسيا وثقافيا) المترتب على مواصلة احتلالها للمناطق الفلسطينية، بكل ما يندرج في صلبه وحوله من نهب الأراضي والثروات، الاستيطان، سلب الحقوق والتدمير المنهجي لآفاق واحتمالات حل سلمي معقول للقضية الفلسطينية.

والقرار المقصود هنا، هو الذي توصلت إليه وأصدرته هذه المحكمة يوم الأربعاء الماضي (١٥ نيسان الجاري) ورفضت فيه الالتماس الذي تقدمت به إليها مجموعة كبيرة من مؤسسات ومنظمات حقوقية وأهلية في إسرائيل ضد القانون الذي يعرف اختصارا، بقانون المقاطعة، الذي سنه الكنيست الإسرائيلي في تموز من العام ٢٠١١، علما بأن هذه الالتماسات قدمت إلى هذه المحكمة في آذار من العام ٢٠١٢، أي أن المحكمة «احتاجت» إلى أكثر من ثلاث سنوات كاملة لإصدار قرارها بشأن الالتماس، الذي قدمه مركز «عدالة» وجمعية حقوق المواطن، باسم جمعيات حقوقية رائدة، من بينها «اللجنة العامة لمناهضة التمييز في إسرائيل»، «هوميكيد - مركز الدفاع عن الفرد»، منظمة «يش دين» و«الحركة اليهودية الإصلاحية»، إضافة إلى ثلاث منظمات تعمل على تشجيع المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كوسيلة لمناهضة الاحتلال وهي: «ائتلاف نساء من أجل السلام»، «لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل» و«مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان»!

«القرار - تدفيع ثمن على تصريحات سياسية مشروعة»!

ويثير هذا القانون تقديم دعوى قضائية مدنية (طلب التعويضات) ضد أي شخص يدعو إلى مقاطعة إسرائيل، اقتصاديا أو ثقافيا أو أكاديميا، إذ يحظر (القانون) أية دعوى الامتناع المتعمد عن إقامة علاقة اقتصادية، ثقافية أو أكاديمية، إلا أن ما يدعو (من مواطني إسرائيل، بمن فيهم الفلسطينيون في القدس العربية) إلى المقاطعة أو يشارك فيها، سواء كانت تستهدف المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية أو أية مؤسسة في داخل دولة إسرائيل (اقتصادية، ثقافية أو أكاديمية) يعرض نفسه لدعوى مدنية ولعقوبات اقتصادية، إذا ما توفرت «إمكانية معقولة» بأن تؤدي هذه الدعوة إلى فرض فعلي للمقاطعة يترتب عليها ضرر ما. ويتعين على الجهة التي تقدم الدعوى القضائية في مثل هذه الحالة إثبات تكديها ضررا أو خسارة من جراء الدعوة للمقاطعة. وراد هيئة المحكمة (التي تكونت من تسعة قضاة) إلغاء بند واحد منه فقط هو الذي يتيح للمحكمة فرض غرامة اقتصادية بمبلغ غير محدد حتى بدون إثبات وقوع الضرر.

كما يحول القانون وزير المالية الإسرائيلي صلاحية فرض عقوبات اقتصادية على أي شخص أو شركة أو منظمة تدعو إلى مثل هذه المقاطعة أو تشارك فيها، بحيث تشمل (هذه العقوبات) تنفيذ حواجز في المشاركة في عطاءات طرحها الدولة / و / أو حرمانها من تلقي معونات وهيئات اقتصادية تقدمها الدولة (مثل: هيئات مجلس تنظيم التكتلات في الرياضة، ضمانات مالية تقدمها الدولة ومساعدات أخرى بموجب قانون تشجيع الاستثمارات المالية وغيرها).

وقالت إن المحكمة «لمتنع عن القيام بواجبها الأساسي في الدفاع عن حرية التعبير، إذ يهدف قانون المقاطعة بالأساس إلى كم الأفواه، ومنع أية انتقادات شرعية للسياسات الإسرائيلية، وهو قرار يمس بحرية التعبير على نحو قاس، كما يمس القانون بالحق الأساس في مناقشة قضايا سياسية خلافية».

وشددت هذه المنظمات على أن القانون «يشكل انتهاكا فظا لمبدأ المساواة، إذ هنالك في مجالات أخرى، غير سياسية، جهات تدعو للمقاطعة دون أن تكون معرضة للمحاکمات والفرامات» وأنه (القانون) «يمثابة عملية «تدفيع الثمن» على تصريحات سياسية مشروعة، وبهذا فهو يمس بحق المتلمسين الدستوري في التعبير عن رأيهم ويقتحم في

«أحزاب الفقاعة» الإسرائيلية تتنازع على جمهور المصوتين ذاته قبل زوالها!

«انهيار حزب «كديما» يؤكد مصير «أحزاب الفقاعة» مهما يكبر حجمها * حزب «الحركة» بزعامة ليفني أفلت من الزوال بتحالفه مع حزب «العمل»*



«كلنا» لكلولن: الفقاعة الأحدث.

«يسرائيل بيتينو»- ٦ مقاعد. وفي انتخابات ٢٠١٣، تسجلت ذروة جديدة، حينما حصل «يوجد مستقبل» على ١٩ مقعداً، ولكن لم يكن بالإمكان تقدير حجم «يسرائيل بيتينو» لأنه كان ضمن «الليكود» وكانت حصته ١١ مقعداً، وهذه الظاهرة تلعب دوراً رئيسياً في حالة عدم استقرار الحكومات في العقد الأخيرين، وهي بطبيعة الحال نتيجة لسلسلة من العوامل، من بينها عدم الثقة بالأحزاب التقليدية التي تحكم في إسرائيل، أو التي تدور في فلك الحكم، ولكن من جهة أخرى هناك مكان للالتفات إلى التقارير الكثيرة التي تتحدث عن دعم كبار حيتان المال ومستثمرين كبار لكل واحد من هذه الأحزاب وفي كل جولة انتخابية، فأولئك معنيون بقلقات أضعف من الأحزاب التاريخية المأسسة، التي بحاجة إلى دعم مالي، ما يجعل ولاءها أكبر لداعميها. وبطبيعة الحال، فإن مسألة الدعم المالي منتشرة أيضاً عند الأحزاب التقليدية، والحزبين الأكبرين.

في أوج الحملة الانتخابية التي سبقت انتخابات ٢٠١٣، جرى الحديث عن أن كلولن، الذي أعلن عن عدم خوضه الانتخابات، سيعود إلى الحلبة السياسية على رأس حزب يقيمه. وبقي هذا الاسم يدور في فلك الحلبة السياسية، طيلة الفترة الممتدة بين جولتي الانتخابات، وحتى الآن لا تلوح في الأفق أسماء جديدة مرشحة لإقامة أحزاب فقاعة، ولكن اعتماداً على تجارب السنوات السابقة، فإن مثل هذه الظاهرة ستستمر أيضاً، وتستطيع التكهن بأن الأحزاب الثلاثة لن تبقى كلها كما هي الآن، فيبينها من سيضطر إلى تغيير شكله وموقعه، في إطار صراعه للبقاء في الحلبة، أو قد يتبخر كغيره من الأحزاب، وحزب «كديما» مثال حي، وهو ليس وحيداً.

تضربه على ضوء المعلومات التي وصلت له حول اتساع التحقيقات ضده وخروجها لاحقاً إلى الملاء، فلجأ إلى تحالف انتخابي مع حزب «الليكود»، باتفاق مع بنيامين نتنياهو، الذي يطمح دائماً لضمان الكتلة البرلمانية الأكبر. ولكن هذا التحالف تلقى ضربة كبيرة جداً، بهبوطه من ٤٢ مقعداً كانت للزبين في انتخابات ٢٠٠٩، إلى ٣١ مقعداً في ٢٠١٣، وحينها لم يكن واضحاً أي حزب أضرب بالثاني، ولكن نتائج انتخابات ٢٠١٥، بينت أن ليبرمان كان سيخسر نسبة مقاعد أكبر، لو خاض انتخابات ٢٠١٣ بمفرده.

لقد تأثر ليبرمان في الانتخابات الأخيرة بقضية الفساد الكبرى والمتشعبة، التي طالت شخصيات كثيرة تدور في فلك حزبه، وأبرزهم من كانت نائبة وزير الداخلية فانيا كيرشنبوم، أكثر المقربين إلى ليبرمان في الحزب، وأسند لها مهمة إدارية في حزبه. ورغم ذلك، فإن ليبرمان حقق في هذه الانتخابات أعلى مما توقعته له آخر استطلاعات الرأي، فقد حصل على ٦ مقاعد، بدلا من ٤ إلى ٥ مقاعد في استطلاعات الرأي، والتفسير الأكبر لهذه النتيجة، هو أن ليبرمان ما زال يعتمد على «مقاولي أصوات» في أحياء المهاجرين الجدد، الذين يستطيعون ضمان كم ضخم من الأصوات، مقابل المال والوعود، ومثل هذا الجمهور لا تستطيع استطلاعات الرأي قراءته، وهذه ظاهرة منتشرة.

ظاهرة مستمرة

في هذه الانتخابات حصلت «أحزاب الفقاعة» على ما مجموعه ٢٧ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً، وهذا يسجل ذروة، والقصد «يوجد مستقبل»- ١١ مقعداً، و«كلنا»- ١٠ مقاعد،

ونستطيع الاستنتاج منذ الآن أن جمهور مصوتي حزب «كلنا» كان أساساً من الأصوات العائمة، غير الثابتة في تصويتها للأحزاب في كل واحدة من الجولات الانتخابية، وتقدر النسبة بما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي جمهور المصوتين.

ومن الواضح أن «كلنا» يخضع حالياً لأول امتحان في التطبيق، ليظهر إلى أي مدى يمكن أن يبقى على الساحة السياسية. «يسرائيل بيتينو»: حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة مؤسسه والمقرر الوحيد فيه، أفيفدور ليبرمان، هو الحالة الاستثنائية في ظاهرة أحزاب «الفقاعة»، فهو باق على الساحة منذ العام ١٩٩٩، ولكن في نظرة أبعد لشكل خوض الانتخابات، نجد أن صاحب هذا الحزب ينجح حتى الآن في القفز على الألواح العائمة، في كل واحدة من الانتخابات السابقة، ولكن ليس هذا وحده بل إن نهج ليبرمان وكل ما أحيط به من قضايا فساد، والقضية الأكبر القائمة اليوم، إضافة إلى قفزاته في استطلاعات الرأي، تؤكد أن بقاءه على الساحة ليس كحزب فأمس، وإنما حزب انتهاز الفرص.

فقد خاض ليبرمان الانتخابات بحزبه في العام ١٩٩٩، مستنداً إلى جمهور المهاجرين الروس الجدد، وحصل على ٤ مقاعد، ولكنه خاض انتخابات ٢٠٠٣، ضمن تحالف المستوطنين، ولم يحقق التحالف سوى ٧ مقاعد، وفي انتخابات ٢٠٠٦، نجح ليبرمان في تحقيق فوزه الكبيرة له، مستندة إلى أجندة عنصرية أفسى، وأيضاً إلى أجندة مناهضة لجمهور «الحريديم»، فحقق ١١ مقعداً، ورفع العدد في العام ٢٠٠٩ إلى ١٥ مقعداً، لكن في انتخابات ٢٠١٣، شعر ليبرمان بهزة قد

لبيتين للناخب أنه يعمل بتنسيق تام مع زعيم حزب المستوطنين نفتالي بينيت.

وهاجس فرقة الحزب كلياً وزواله لا يمكن أن يغيب عن يائير لبيد، لأن في مخيلته تجربة والده يوسف لبيد، الذي أعاد في العام ١٩٩٩ تشكيل حزب «شينيوي» (التغيير) وحصل على ٦ مقاعد، وفي الانتخابات التالية، مطلع العام ٢٠٠٣، تضخم إلى ١٥ مقعداً، لتختفي كلها عن الوجود في انتخابات ٢٠٠٦، ويسير لبيد الابن على درب لبيد الأب، خاصة في شبيطة مجتمع المتدينين المتزمتين «الحريديم»، والقاء كل متابع السياسة الاقتصادية عليهم، وكل هذا بهدف تبرير انتعاج سياسة اقتصادية صقرية، كتلك التي يتمسك بها نتنياهو، وهي سياسة تضرب حتى الشرائح الوسطى، وليس فقط الشرائح الفقيرة والضعيفة.

بعد قليل سيمر على انشاء «يوجد مستقبل» ثلاث سنوات، ولكن في كل هذه الفترة لا توجد هيئات ملموسة، ولا قواعد ثابتة، بل إن الحزب قائم على شخص لبيد، المدعوم من خلف الكواليس من بعض حيتان المال، وكبار الأثرياء، فمثلاً كان لبيد وحده هو المقرر في تشكيل القائمة، وداثرة مشاوراته من خارج الحزب، وهذا نمط لا يضمن استمرار الحزب مستقبلاً.

مشكلة «يوجد مستقبل» البادية حتى الآن أنه مرشح للجلوس في الولاية البرلمانية الحالية في مقاعد المعارضة، ما يعني أنه لن يكون قادراً على تسديد «فواتير خدمتية» لداعميه، والقصد تمرير إجراءات إدارية واقتصادية تخدم مصالحهم، ما سيبيد أكثر عن الأضواء ويقلل من جدوى الانتخاب له في الانتخابات القادمة.

وسبب بقاء لبيد في مقاعد المعارضة هو رفض المتدينين المتزمتين «الحريديم» ضمه إلى الحكومة، بسبب عدائه المعلن لهم، وهذا ما انعكس أيضاً في قرارات اقتصادية اتخذها، إضافة إلى قانون فرض التجنيد الإلزامي على شبان «الحريديم» الذي سيجري تفريفه من مضمونه في الدورة الجديدة، حسب ما رشح عن المفاوضات بين حزب «الليكود» وكتلتي الحريديم.

واعتماداً على أن لبيد يحتاج لتواجده في دائرة اتخاذ القرار، فإنه قد يبدي الحكومة نتنياهو «سولوكا حسناً» في الفترة المقبلة، بمعنى أن يتواطأ مع الحكومة في قرارات ومشاريع قوانين، مخالفاً لموقف المعارضة، على أمل إما أن يغير الحريديم موقفهم ويضمونه إلى الحكومة وحينها ستنشأ إشكالية توزيع المقائب، وأما أن ينشأ وضع في حكومة نتنياهو يؤدي إلى خروج «الحريديم» منها أو على الأقل واحدة من الكتلتين، خاصة «يهדות هتورا»، ليكون لبيد وحزبه أول المرشحين للانضمام إلى الحكومة، التي يحتاجها كاحتياج السمك لماء البحر كي يبقى على قيد الحياة.

«كلنا»: حزب «كلنا» هو الحزب «الفقاعة» الأحدث في هذه الانتخابات، وأنشأه المنشق عن حزب الليكود موشيه كلولن، وهو انشق بمفرده، ولم يجرف معه قواعد أو حتى أسماء بارزة في الحزب. وفي مراجعة لشكل التصويت في المدن الكبرى، ومقارنتها بنتائج التصويت في انتخابات مطلع ٢٠١٣، سنرى معادلة ملفتة للنظر، وهي أن الحصة الأكبر من الأصوات التي كانت لحزب «يوجد مستقبل» في كل واحدة من تلك المدن، اتجهت لحزب «كلنا»، ثم لقائمة «المعسكر الصهيوني» وبطبيعة الحال، فإن حزب «كلنا» كان له نصيب من الأصوات التي خسرتها حركة «شاس» في الأحياء والبلدات ذات الأغلبية من اليهود الشرقيين، وبالذات من الأحياء والبلدات ذات المستوى المعيشي المتدني.

كتب ب. ج:

أكدت قراءة نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة في منتصف شهر آذار الماضي أن قاعدة ظهور واختفاء «أحزاب الفقاعة» ما تزال قائمة، وهي صحيحة رغم الحالة الاستثنائية المسماة «حزب يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيفدور ليبرمان، الذي سجل أطول «عمر» له في الساحة السياسية.

فقد رأينا أن ٢٦ شهراً بين جولتي انتخابات كانت كافية لأن يخسر حزب «يوجد مستقبل» ٤٠٪ من قوته، في حين أن حزب «كلنا» بزعامة موشيه كلولن يحمل هو أيضاً المؤشرات ذاتها، خاصة وأنه اقتنص حصة الأسد من الأصوات التي خسرها «يوجد مستقبل»، وهي أصوات ليست ثابتة لأي من الأحزاب- أي «أصوات عائمة». في هذه الانتخابات شهدنا خمسة أحزاب من أحزاب الفقاعة، رأينا حزب «كديما» الذي أقامه أريئيل شارون، منشقاً عن حزب «الليكود» في خريف العام ٢٠٠٥، وقاد الحكم في انتخابات ٢٠٠٦، وفي انتخابات ٢٠١٥ اختفى كلياً عن الساحة بعد أن لم يخض الانتخابات، ليوزل كلياً عن الخارطة السياسية، وسبق ذلك الضربة القاصمة التي تلقاها في انتخابات ٢٠١٣، حينما هبط من ٢٨ مقعداً إلى مقعدين فقط، وارتكز الحزب يومها على قاعدة انتخابية متحركة ليست ثابتة.

والحزب الثاني هو «الحركة» الذي أقامته الوزيرة السابقة تسيبي ليفني في خريف العام ٢٠١٢، بانشقاقها عن حزب «كديما» الذي شاركت في إقامته، وحصلت في انتخابات ٢٠١٣ على ٦ مقاعد، وما نسبته ٥٪ من الأصوات، ولكن كان واضحاً أن ليفني استفادت يومها من قاعدتها الشعبية التي تراجعت لاحقاً، وأيضاً من بقايا قواعد حزب «كديما» المنهار.

إلا أن ليفني لم تتجرأ على خوض الانتخابات الأخيرة بمفردها، بسبب رف نسبة الحسم إلى ٣٥٪، فأقامت تحالفاً ناجحاً مع حزب «العمل»: «المعسكر الصهيوني»، وهو تحالف أثبت نجاحاً، ولكن ليس مضموناً استراتيجياً، لأنه حتى لو استمر إلى نهاية الولاية البرلمانية، فسكون ليفني أمام مسالة حزب «العمل»: أين هو حزبه وهيئته، وأثبتت ليفني في التحضيرات للانتخابات البرلمانية أنها لا تختلف من باقي أحزاب الفقاعة القائمة على أساس شخصية واحدة، فهي من تقر وتحمس بشأن المرشحين ومراتبهم، ولاحقاً وظائفهم.

أما الأحزاب الثلاثة الأخرى، التي بقيت مستقلة في الكنيست فهي:

«يوجد مستقبل»: كما ورد في مقال سابق هنا فإنه مع صدور النتائج شبه النهائية فجر اليوم التالي للانتخابات البرلمانية احتفل زعيم حزب «يوجد مستقبل»، يائير لبيد، كما لو أنه فاز بالحكم، رغم خسارته ٨ مقاعد من أصل ١٩ مقعداً كانت له في انتخابات ٢٠١٣، وبرر لبيد احتفاله هذا بأن استطلاعات الرأي التي ظهرت فور قرار الكنيست تتوجه إلى انتخابات، أي قبل ما يزيد عن ثلاثة أشهر من يوم الانتخابات، دلت على حصوله على ما بين ٧ إلى ٩ مقاعد، ما يعني أن خسارته كان من المفروض أن تكون أكبر وأنه نجح في لجم الخسارة.

ونذكر أن لبيد خاض انتخابات مطلع العام ٢٠١٣ على مركب القضايا الاجتماعية للشرائح الوسطى، لكن سرعان ما انقلب عليها، فور توليه حقيبة المالية في حكومة بنيامين نتنياهو، كما انقلب حتى على المواقف السياسية الهسنة، التي أعلنها خلال حملته الانتخابية، بدعمه للمفاوضات مع الجانب الفلسطيني والحل

مقابلة خاصة مع المحاضر في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفانين لـ «المنتزه»: احتمال تشكيل حكومة يمين ضيقة برئاسة نتنياهو بات حقيقة!

كتب بلال ضاهر:

رغم مرور شهر تقريباً على صدور نتائج انتخابات الكنيست ٢٠١٣، إلا أن حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو لم ينجحاً بعد في تشكيل حكومة جديدة، مع أن نتائج الانتخابات أظهرت وجود أغلبية في الكنيست لأحزاب اليمين والحريديم، وفي هذه الأثناء، حصل نتنياهو من الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، أمس الاثنين، على مهلة أخرى مؤلفة من ١٤ يوماً لمواصلة سعيه لتشكيل حكومة.

وتشير وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن حزب الليكود توصل إلى تفاهات واسعة مع أحزاب «كولانو»، برئاسة موشيه كلولن، وشاس ويهدوت هتورا، ولكن المشكلة التي يواجهها نتنياهو حالياً هي مع حزب «البيت اليهودي» (اليسرائيلي، رؤوفين ريفلين، أمس الاثنين، على مهلة أخرى مؤلفة من ١٤ يوماً لمواصلة سعيه لتشكيل حكومة.

ويطالب بينيت بعدم منح حقيبة الأديان لحزب شاس، وهدد يوم مساء السبت الماضي بأن «أخذ حقيبة الأديان بصورة أحادية الجانب من الصهيونية الدينية (التي يمثلها «البيت اليهودي») ومنحها إلى حزب شاس سيشكل نهاية للمفاوضات الائتلافية مع البيت اليهودي»، كذلك كان بينيت قد أعلن الأسبوع الماضي أنه مستعد للتنازل عن حقيبة الخارجية شريطة عدم منحها إلى ليبرمان.

وفي هذه الأثناء لا تجري اتصالات بين حزب الليكود وقائمة «المعسكر الصهيوني» الذي يتزعمه إسحاق هرتسوغ وتسيبي ليفني، ورغم ذلك لا تزال هناك تكهنات حول إمكانية انضمام «المعسكر الصهيوني» لحكومة

برئاسة نتنياهو، علماً أن هرتسوغ كرر الإعلان مؤخرًا عن رفضه الانضمام للحكومة.

وحول نتائج انتخابات الكنيست والمفاوضات الائتلافية وانعكاسها على مستقبل علاقات إسرائيل الخارجية، أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم تاريخ إسرائيل، في جامعة حيفا والنائب السياسي في حزب العمل الإسرائيلي، البروفسور داني غوطفانين.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: بعد نشر نتائج انتخابات الكنيست، بدأ أن حصول كتلة أحزاب اليمين والحريديم سيسهل مهمة تشكيل حكومة يمين، لكن مر شهر والمفاوضات الائتلافية ما زالت عالقة. لماذا؟

غوطفانين: «السؤال هو ما إذا كانت المفاوضات عالقة أم أن الشركاء المحتملين يحاولون تحسين مواقعهم من خلال المفاوضات. واعتقد أن احتمال تشكيل حكومة يمين مؤلفة من ٦٧ عضو كنيست يتعزز، بل بات حقيقة، والنقاشات الجارية بين هؤلاء الشركاء الائتلافيين هو ما يعيق تشكيل الحكومة، وليس مسائل سياسية مبدئية، يبدو أن هناك خلافات على توزيع المقائب أكثر مما هي خلافات سياسية.»

(*) الرئيس الإسرائيلي منح نتنياهو مهلة إضافية من أجل مواصلة مساعاه لتشكيل الحكومة، ماذا يتوقع أن يحدث خلال هذه المهلة ولم يحدث خلال شهر مضى على المفاوضات الائتلافية؟

غوطفانين: «هذا كان أمراً متوقفاً، وبما أن النقاش في هذه المفاوضات يتمحور حول الحثااثب الوزارية، فإنه ستكون هناك نقطة زمنية سنتنتهي فيها هذه القصة، وسيضطرون

إلى التوصل إلى اتفاقيات. وطالما أنه لا يزال هناك وقت فإن الأطراف يستغلون ذلك من أجل تحسين مواقعهم في الحكومة. الأمر المؤكد هو أنه لا توجد في هذه المفاوضات مسائل مبدئية وهامة، والخلاف حول حقيبة الأديان، على سبيل المثال، ليس خلافاً مبدئياً وإنما هو خلاف على مراكز قوى. ولا يبدو أن بين الشركاء في الائتلاف المقلب ثمة نقاش جوهري على خطوط سياسية، وحقيبة الأديان ومن سيتولها هو موضوع قابل للحل.»

(*) ألا تعتقد أنه يوجد احتمال لتشكيل حكومة وحدة بمشاركة «المعسكر الصهيوني»؟

غوطفانين: «أولاً، يصعب التنبؤ ولا نعرف إذا كانت هناك اتصالات خلف الكواليس أم لا، ويبدو الآن أنه لا يوجد أساس لتشكيل حكومة وحدة، لسبب بسيط وهو أن نتنياهو، على ما يبدو، معني بتشكيل حكومة اليمين أولاً، وربما سينضم المعسكر الصهيوني لاحقاً، لكن لا يوجد لهرتسوغ دعم كاف من جانب جمهور ناخبيه للإقدام على خطوة كهذه، ولذلك فإن خطوة كهذه لا تبدو ناضجة الآن من الناحية السياسية.»

(*) هل حكومة يمين ضيقة مريحة لنتنياهو أكثر من حكومة وحدة؟

غوطفانين: «حكومة يمين ضيقة مريحة أكثر بالنسبة لنتنياهو من ناحية السياسة الداخلية، ولكنها إشكالية أكثر من ناحية علاقات إسرائيل الخارجية، وبما أنه يبدو أن العلاقات الخارجية سيكون لها وزن أكبر في الشهور المقبلة، فإنه ليس واضحاً لي كيف يمكن أن تكون حكومة يمين مفضلة بالنسبة لنتنياهو، بينما من خلال تشكيل حكومة وحدة، سيتمحه العسكر الصهيوني راحة في كل ما

يتعلق بالعلاقات الخارجية، لكن الحكومة الضيقة ستمنحه راحة في إدارة السياسة الداخلية، وسنرى كيف سيتمصرف نتنياهو على رأس حكومة يمين ضيقة وكيف سيتعامل مع العلاقات الخارجية.»

(*) ما هي المواضيع والقضايا التي يتعين على نتنياهو دفعها من خلال حكومته الجديدة، وهل العلاقات مع الإدارة الأميركية هي أحد هذه المواضيع؟

غوطفانين: «السؤال ليس حول المواضيع التي يريد دفعها وإنما ما هي التحديات التي سيضطر إلى مواجهتها. وأعتقد أنه توجد أجندة ماثلة أمامه، وتتعلق بالقضية الإيرانية وكل ما يحدث في الشرق الأوسط. فالشرق الأوسط يتغير بوتيرة سريعة جداً وتتغير معه التحالفات، كما نرى في الموضوع اليمني والموضوع الإيراني، وكل هذه الأمور تغير صورة الشرق الأوسط بالكامل، والأمر المثير هو كيف ستندمج إسرائيل في منظومة التحالفات هذه في المنطقة، وبالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة، فإن الأمر الأهم هنا هو علاقات نتنياهو مع الرئيس باراك أوباما، وهذه الأزمة لم تعد مسألة إسرائيلية أميركية، لأن الجمهوريين يدعمون نتنياهو، وهذا الأمر ينعكس على العلاقات بين نتنياهو وأوباما.»

(*) وماذا بالنسبة للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين؟

غوطفانين: «يبدو أن العلاقات مع الفلسطينيين ستبقى على حالها، ويبدو أن كلا الجانبين مستعدان للدفع باتجاه استقرار العلاقات، والتوصل إلى تفاهات معينة، رغم ذلك، فإني أعتقد أن كلا من الجانبين يحاول اختيار حسنة

في صياغته الصدامية تجاه الآخر. وأعتقد أن هذا الأداء ليس في مصلحتهم، وأن اتفاقاً بينهما هو أمر جيد بالنسبة لإسرائيل. كذلك أعتقد أن محاولات كل جانب لن ذراع الآخر لن يعود بالفائدة على أي منهما، كما أن مطالبة إسرائيل للفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الدولة لا يصنع سلاماً، كذلك فإن الخطوات التي تتخذها إسرائيل في الضفة الغربية لا تدفع باتجاه حل الصراع، ولذلك على كلا الجانبين أن يجربا إعادة تقييم للأضرار، وهذا ما سيدحض في النصف سنة أو السنة المقبلة، وربما يسفر ذلك عن فتح أفق لاستئناف المفاوضات.»

(*) كيف تلخص نتائج انتخابات الكنيست، وخصوصاً فوز نتنياهو الساحق فيها؟

غوطفانين: «نتائج الانتخابات معقدة أكثر مما تبدو، والفوز الذي حققه نتنياهو كان بسبب أنه حصل على أصوات من داخل كتلة اليمين، أي أنه نجح في كسب عدد أصوات يوازي ثلاثة أو أربعة مقاعد على حساب حزب البيت اليهودي. وإذا دققنا في التوازن بين اليمين والوسط- اليسار فإن المعسكر الأخير عزز قوته، ولذلك فإني أعتقد أن هذه الانتخابات لا تعبر عن حدوث تغيير، وما حدث هو أن هذه الانتخابات عززت مكانة نتنياهو مقابل كتلة أحزاب اليمين، والأمر المثير للقلق، وأنا هنا أنظر إلى الأمور بعين اليسار، هو الطابع الطبقي لهذه الانتخابات، فاليمين قوي بفضل دعم الشرائح الاجتماعية الضعيفة والدينا بينما الوسط- اليسار موجود بقوة في الشرائح القوية، وهذا أخطر ما كشفت عنه نتائج الانتخابات الأخيرة، ويتعين على اليسار التعامل مع هذا الوضع.»

إعداد: برهوم جرابسي

تراجع إسرائيلي في موضوع تقييد احتكارات «نوبل إنرجي» في حقول الغاز



اسرائيل، تراجع عن قيود احتكار حقول الغاز في المتوسط.

بهدف إيجاد حل لمسألة احتكارات «نوبل إنرجي»، وحتى أن وزير الخارجية جون كيري أجرى اتصالاً مع نتنياهو بهذا الشأن، إذ أن واشنطن لعبت دوراً مركزياً في إبرام الصفقة بين الأردن و«نوبل إنرجي» الأميركية لشراء الغاز المستخرج من الحقل الإسرائيلي. وبحسب تفاصيل الصفقة تنص الاتفاقية على أن تشتري شركة الكهرباء الأردنية الغاز من حقل ليفياتان عبر الشركة الأميركية على مدى ١٥ عاماً، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ ١٥ مليار دولار.

شركة «نوبل إنرجي» قد تؤدي إلى إلغاء عقود دولية ووقف التصدير. وبحسب ما نشر فإن أكثر ما أقلق الخارجية هو وقف الاتفاقيات مع مصر والأردن، إذ ترى إسرائيل أهمية استراتيجية للعلاقات مع هذين البلدين، وأن صفقتي الغاز اللتين تم التوصل إليهما تساهمان في استقرار إقليمي، وحذر المدير العام لوزارة الخارجية بن شطرون من أن إلغاء الصفقتين قد يؤدي إلى ضرر سياسي مع الدولتين، وحتى أن هذا قد يضر بالاستقرار الإقليمي. وقد مارست الولايات المتحدة الأميركية ضغوطاً على الحكومة الإسرائيلية،

أبدت وزارة المالية الإسرائيلية التي يقودها حالياً رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تراجعاً عن القيود التي طلب المسؤولون عن قيود الاحتكارات في الوزارة فرضها على شركة «نوبل إنرجي» الأميركية، وشركة «ديلك» الإسرائيلية التي يسيطر عليها إسحق تشوفا، على حجم احتكارات الشركتين في حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط، إذ سيتم استثناء احتكار الشركتين في الحقل الأكبر ليفياتان الذي سيتم تصدير نسبة كبيرة منه إلى دول أخرى، ومنها الأردن، بموجب الاتفاق الأولي الذي تم التوقيع عليه في شهر أيلول الماضي.

وكان المسؤول عن «قيود الاحتكارات» قد أصدر في نهاية العام الماضي قراراً يلزم شركتي «ديلك» و«نوبل إنرجي» بالتنازل عن قسم من أسهماهما في عدد من حقول الغاز، وبشكل خاص حقل «ليفياتان» و«تعار»، علماً أن شركة الكهرباء الأردنية قد أبرمت اتفاقاً مع شركة «نوبل إنرجي» لشراء الغاز من حقل ليفياتان، ومن المفروض أن يبدأ ضخ الغاز للأردن ومصر في العام ٢٠١٨. ورأت الشركتان أن القرار بشأنهما هو تراجع عن اتفاق سابق، وهددت «نوبل إنرجي» بالتوجه إلى القضاء الدولي ضد القرار الجديد.

وكان ممثلو شركة «نوبل إنرجي» قد وافقوا على الشروع بمفاوضات مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية، بعد جمود استمر لأسابيع، في أعقاب قرار المسؤول. وبحسب ما نشر في الصحافة الاقتصادية فإن شركة «نوبل إنرجي» وضعت شرطاً لبدا المفاوضات، بأن يبدي نتنياهو «حسناً نوياً»، وهذا بمصادقته على صفقة الغاز إلى الأردن، وقد وقع نتنياهو على هذا التمسك في مطلع الشهر الجاري، كضمان للشركة بأن لا تتراجع الحكومة عن موافقتها على تصدير الغاز لجهات عالمية. إلا أن هذا التوقيع جاء بعد أشهر من ترحيب الحكومة الإسرائيلية بهذه الصفقة، ومثلها إلى مصر، كما أن وزارة الداخلية الإسرائيلية صادقت في مطلع العام الجاري للجنة التخطيط بأن تضع مخططاً لمد أنبوبين من شواطئ المتوسط إلى نقطتي تجميع عند الحدود الأردنية، شمالاً وجنوباً.

وفي الجلسة الأولى للمفاوضات بين وزارة المالية وشركة «نوبل إنرجي» أبدت الوزارة موافقتها على تحديد حقل ليفياتان، وهو الأضخم، من قيود الاحتكارات، على أن يتم الاتفاق على ترتيبات لتسري القيود على حقول أخرى. وحسب مصادر أخرى، فإن المسؤولون عن قيود الاحتكارات لم يكن راضياً عن هذا التراجع.

وقالت تقارير إن من يقف وراء تراجع الوزارة كان نتنياهو ذاته، وحتى أن صحيفة «دي ماركو» اعتبرت الأمر استباقاً لتولي موشيه كلون حقيبة المالية.

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد حذرت من قبل من أن القيود على

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع طفيف لتضخم «أذار يبقى التضخم سلبياً»

سجل التضخم المالي في شهر آذار الماضي ارتفاعاً يعد طفيفاً، مقارنة مع التضخم في مثل هذا الشهر الموسمي من كل عام، فقد ارتفع بنسبة ٠,٣٪، رغم أن التوقعات كانت بارتفاع أكبر، بسبب زيادة الأسعار الموسمي للخضراوات والفواكه والملبوسات والأحذية، يضاف إليها ارتفاع أسعار الوقود في الشهر الماضي بنسبة ٠,٦٪، إلا أن كل هذا لم يسعف التضخم المالي في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، ليبقى ما دون الصفر، وسلبياً بنسبة ٠,١٪، كمؤشر لاستمرار التباطؤ الاقتصادي.

وكانت الأوساط الاقتصادية توقع أن يسجل تضخم آذار ارتفاعاً باعاً من ٠,٦٪، ليلجح ظاهرة تراجع التضخم الذي استنفذ في الشهرين الأولين من هذا العام مسجلاً تراجعاً بنسبة ٠,٦٪. استمراراً لما برز ابتداء من شهر آب العام الماضي ٢٠١٤، فمُنذ ذلك الشهر، وحتى شهر شباط الماضي تراجع التضخم بما يقارب ٢٪.

ويقول مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الشهري إنه بعد ارتفاع

آذار الطفيف يكون التضخم قد تراجع في الأشهر الثلاثة الأولى من

هذا العام بنسبة ٠,٣٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٠,١٪.

ومن غير المتوقع أن يتخذ بنك إسرائيل المركزي قراراً بشأن

الفاصلة البنكية للشهر المقبل، اعتماداً على قرار اتخذته قبل سنوات

قليلة يقضي بعدم إجراء أي تغيير في الفائدة البنكية في شهر يلي

شهر أعياد عبرية لأن النشاط في السوق يكون غير اعتيادي.

ويحذر محللون من أن استمرار تراجع التضخم سيعني وقف الإنتاج

في عدد من المرافق، ما سيؤدي إلى فصل عمال، وادخال الاقتصاد

الإسرائيلي إلى أزمة من نوع آخر، ترتفع فيها نسب البطالة التي

تواصل تسجيل نسبة منخفضة بنحو ٦٪ بالمعدل.

بيوت في تل أبيب سعرها

من ٢٨ مليوناً إلى ٥٠ مليون دولار

سجلت أسعار البيوت الفخمة في الأبراج الضخمة التي تنتشر في مدينة تل أبيب ذروة في أسعار بيوت الـ «بينتهاسوس»، فقد قال تقرير في الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أخرونوت» إن أسعار البيوت الفخمة تتراوح حالياً ما بين ١١٠ ملايين إلى ٢١٣ مليون شيكل، ما يعادل ٢٨ مليون إلى ٥٣ مليون دولار ويزيد.

ويسارع لشراء هذه البيوت، التي تتميز بالعمارة والتقنيات العالية، حيتان المال الإسرائيليون والأجانب أيضاً، وأبرزهم شيري أريسون لكن ليس وحدها، بل أيضاً هناك فنانات وفنانون عالميون أبدوا اهتماماً بشراء بيوت في هذه الأبراج، ومن بينهم المغنية العالمية مادونا التي تقربت في السنوات الأخيرة إلى طائفة «الكبله» اليهودية من دون أن تتهود، وحافظت على نمط حياتها العرف.

ويقول التقرير إن المتر المربع الواحد في هذه البيوت يصل سعره إلى ما يقارب ٩٠ ألف دولار، وتتضمن بعض هذه البيوت بركة سباحة داخلية خاصة ومصعداً خاصاً إلى داخل البيت خاصة وأن البيوت تكون على ارتفاع عشرات الطوابق، وقاعة سينما بيتية وغيرها من وسائل الراحة والبذخ الكبير، والكثير من أثاث البيوت والحدائق الداخلية تتحرك كهرطالياً.

ومن هذه الأبراج الفخمة ما يجد له مكاناً متقدماً على قائمة الأبراج الفخمة عالمياً، وأبرز هذه الأبراج يدعى «مئير روتشيلد» في جادة روتشيلد في وسط تل أبيب، وقد أدرجته مجلة فوربس كواحد من أفخم ١٠ أبراج سكنية في العالم.

ويقول التقرير إن مادونا معنية بشراء بينتهاسوس بفحص شراءه أحد حيطان المال الأوكرانيين أيضاً، وهو يمتد على مساحة ٤١٨ متراً مربعاً على طابقين، وتضاف لهذه المساحة شرفات بمساحة ١٥٤ متراً مربعاً مبنية من الأخشاب.

ويتضمن البيت بركة سباحة خاصة، وقاعة سينما خاصة فيها ١٦ كنبه فاخرة، و«قاعة بار» ويرتفع سقف الصالون المركزي إلى ٧ أمتار. أما غرفة الوالدين فمساحتها لا تقل عن ٩٠ متراً مربعاً وكل هذا بسعر يقارب ٤٣ مليون دولار «فقط»!

تقرير دولي: إسرائيل تخسر

سنويا أغذية بـ ١٥ مليار دولار

قال تقرير دولي جديد صادر عن منظمة الأغذية العالمية، إن إسرائيل تخسر سنويا أغذية طازجة بقيمة إجمالية تصل إلى ١٥ مليار دولار، وهو ما يشكل ٣٠ بالمئة من إجمالي المزروعات السنوية. وبحسب التقرير فإن هذا ناجم عن الإهمال في التعامل مع الأغذية، بدءاً بالمزارعين والمنتجين مروراً بتجار الجملة وشبكات التسوق وحتى المستهلكين.

ويقول التقرير إن من أسباب إتلاف المواد الغذائية تاريخ انتهاء الصلاحية الخاطئ، الذي يكون في وقت أقل من الوقت الصحيح لانتهاه الصلاحية، في حين أن خطأ المستهلكين هو بشراء كميات غذائية أكثر من الحاجة ما يؤدي إلى تلف المواد الغذائية في البيوت.

ويلقي التقرير أيضاً مسؤولية على الحكومة الإسرائيلية التي لا تعمل على تطوير البنى التحتية والشبكات الزراعية، بشكل يساهم في تطوير العمل والانتاج، بالإضافة إلى عدم دعم التطوير التكنولوجي بالقدر الكافي، إذ أن تطوراً كافياً أو تحقيقه في وقت أقل من شأنه أن يزيد من نجاعة الإنتاج والتسويق. وبحسب ما نشر فإن التقرير فحص كميات إتلاف الأغذية في العام ٢٠١١ وتوصل إلى هذه الأسباب مع نهاية العام الماضي ونشر استنتاجاته في الأيام الماضية.

وقد تبين لهذه المنظمة العالمية أنه في العام ٢٠١١، جرى في إسرائيل إتلاف ما لا يقل عن ١٣ مليار طن من المواد الغذائية. وخص التقرير الأسباب ابتداءً من الإنتاج والتخزين والتسويق وحتى الاستهلاك.

وقدم التقرير سلسلة من التوصيات التي تهدف إلى تجنب العمل والتسويق، والتعامل الصحيح مع المنتج، وفي صلب هذه التوصيات الكثير من التقنيات العالية التي من الواجب استخدامها.

بنك إسرائيل يعارض رفع مخصصات الأولاد والحريديم يصرون على رفعها!

«رفع المخصصات يتحول إلى قضية خلافية داخل الائتلاف الحكومي المتوقع»

المتطورة، وتبلغ هذه المخصصات للعائلة التي لديها ثلاثة أولاد دون سن ١٨ عاماً، في إسرائيل ١٠٨ دولارات، اليونان ١١٧ دولاراً، بريطانيا ٣١٣ دولاراً، أيسلندا ٣١٨ دولاراً، فرنسا ٣٢٠ دولاراً، السويد ٤٥٩ دولاراً، فنلندا ٤٦٨ دولاراً، النمسا ٥٠١ دولار، بلجيكا ٦٢٣ دولاراً، ألمانيا ٦٦٣ دولاراً، إيرلندا ٧١٣ دولاراً، وأعلى دولة لوكسمبورغ ١٠٧٠ دولاراً.

وكان تقرير سابق لمؤسسة الضمان الاجتماعي قد أكد أن تقليص مخصصات الأولاد بهذه النسبة الكبيرة (٤٠٪) أدى إلى تقليص مداخيل العائلات التي لديها أولاد، وكان التأثير الأكبر في العائلات الكبيرة، ومنها من فيها عاملون، ولكن مداخلهم من الرواتب منخفضة، وتشكل المخصصات الاجتماعية مصدراً أساسياً لتأمين الحد الأدنى لمعيشتها.

وكما يظهر من التقرير، فإن العائلات الأكثر فقراً تشكل المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد، أكثر من ٢٥٪ من مدخلها الشهري، ما يعني أن المخصصات هي مورد مصيري بالنسبة لهذه العائلات تسد من خلالها قسطاً من عجزها عن تسديد احتياجاتها اليومية.

وعلى صعيد الميزانية، فقد أكدت سلسلة من الأبحاث والتقارير في الصحافة الاقتصادية، من جديد، أن الحكومة المقبلة ستقر ميزانيتها العام ٢٠١٥ و٢٠١٦ بها، كما جرت الحال منذ العام ٢٠٠٩، إلا أن الحكومة المنتهية ولايتها ألغت قانون إقرار الميزانية المزدوجة في العام ٢٠١٤، تنفيذاً للشرط من كان وزير المالية في حينه يآثر لبني، وقرار البقاء على الميزانية المزدوجة سيتطلب أولاً تعديلاً للقانون الذي جرى تعديله قبل عام من الآن.

مجالات أخرى، تساهم في خفض كلفة المعيشة، كما يعترض على الأمر زعيم حزب يسرائيل بيتينو، أيفيدور ليرمان.

ويدعي إسرائيل أن رفع مخصصات الأولاد إلى سابق عهدها، لن يساعد العائلات الفقيرة التي تحت خط الفقر، ولا يساعدها على الخروج إلى سوق العمل، وبذلك ينقلب بنك إسرائيل على تقرير أصدره في مطلع العام ٢٠١٤ عدنا إليه للمقارنة بين تقريرين، إذ حذر البنك في حينه من أن تخفيض المخصصات سيؤدي إلى ارتفاع في نسبة الأطفال الفقراء في إسرائيل، وبشكل خاص أطفال يعيشون في عائلات فيها عامل واحد على الأقل، وكانت قبل التقليص فوق خط الفقر بقليل، وأشار البنك إلى أن نسبة الفقر ارتفعت بالذات في العائلات التي فيها عامل واحد.

ويذكر أن تقرير الفقر الذي صدر في نهاية العام ٢٠١٤ عن العام ٢٠١٣، لم يعكس نتائج تخفيض المخصصات، لأن الأمر طبق في الثلث الأخير من ذلك العام، ولذا فإن نتائج انخفاض المخصصات ستعكس في التقرير عن العام ٢٠١٤. كما يدعي تقرير البنك الجديد أن رفع مخصصات الأولاد سيشحج على زيادة الولادة، وهذا ما تنفضه المعطيات في العقدين الأخيرين عن المجتمع العربي، الذي يواجه تراجعاً مستمراً في معدلات الولادات للام الواحدة، بينما الارتفاع هو في مجتمع الحريديم، الذي فيه معدل الولادات ضعفاً المعدل عند العرب: ٣,٢ ولادات للام العربية مقابل ما يزيد عن ٦ ولادات للام من الحريديم.

وتعد مخصصات الأولاد في إسرائيل من أدنى المستويات في الدول

أعرب بنك إسرائيل المركزي في تقرير له نشر في الأيام الأخيرة عن اعتراضه على نية رفع مخصصات الأولاد، التي تتقاضها كل عائلة عن ولد دون سن ١٨ عاماً، منتقياً بذلك على تقرير سابق له قال فيه إن تخفيض المخصصات في العام ٢٠١٣ رفع نسبة الفقر بين الأولاد، وتصر كتلتا المتدينين المترمتين «الحريديم» على رفع المخصصات في ميزانية العام الجاري، وهو أمر يواجه اعتراضاً داخل الحكومة المتوقع.

وبحسب تقارير سابقة، فقد اتفق حزب «الليكود» مع كتلتي «الحريديم» و«شاس» ويهدوت هتوراة، على رفع مخصصات الأولاد، التي كانت حكومة نتنياهو المنتهية ولايتها قد خفضتها بنسبة تقارب ٥٠٪. ليضمر من الأمر العائلات كثيرة الأولاد، وبشكل خاص جمهور «الحريديم» وبعدهم العرب، وتحديث مصادر حزبية عن أن ممثلي حزب الليكود أعربوا عن موافقتهم على الطلب، إلا أن أوساطاً في الليكود استبعدت أن يكون رفع المخصصات إلى نفس المستوى الذي كانت عليه حتى شهر تموز من العام ٢٠١٣، بينما مطلب الحريديم بأن تعود المخصصات إلى مستواها السابق، في العام ٢٠١٣، الأمر الذي سيكلف الخزينة العامة سنوياً ما يزيد عن ٦٤٠ مليون دولار، حسب معدل سعر صرف الدولار الحالي.

ويواجه هذا الأمر اعتراضاً لدى المتوقع تسلمه حقيبة المالية، موشيه كلون، حسب ما صرّحت به مصادر في محيطه، فعلى الرغم من أنه عاد إلى الكنيست على مركب القضايا الاقتصادية الاجتماعية، إلا أنه يعترض على رفع المخصصات، بادعاء أنها ستضر في إجراء إصلاحات اقتصادية في

وزير المواصلات: تشغيل المواصلات العامة أيام السبت مسألة يثيرها «اليساريون»!

«الوزير كاتس يفجر بموقفه الرفض لتحرير المواصلات العامة أيام السبت القضية من جديد وهي أصلاً متفجرة منذ عقود»

وتعد قضية السبت اليهودي والقوانين المتعلقة بها، واحدة من القضايا الخلافية الحارقة بين جمهوري العلمانيين والمتدينين في إسرائيل، ومنذ عشرات السنين لم يتوقف الجدل حول المسحوق والمنوع دينياً في أيام السبت.

وتبدأ قوانين الإكراه في تعريف اليهودي، إذ في إسرائيل ما يقارب ٣٨٠ ألفاً ترفض المؤسسة الدينية الاعتراف بيهوديتهم، كما أن التشدد يسري على شروط الزواج، وسنويًا هناك المئات من الأزواج الذين ترفض المؤسسة زواجهم، ما يضطرهم لعقد زواج مدني خارج إسرائيل. ومن أبرز القضايا مسألة «الحلال» في الأغذية، وبحسب دراسات وأبحاث كثيرة فإن شروط الحلال، وتكلفة شهادة الحلال من المؤسسة الحاكمة، ترفع أسعار المواد الغذائية بنحو ٣٠ بالمئة، مقارنة بالأسعار في الدول المتطورة، ويزيد الأمر في اللحوم ومشتقات الألبان.

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد سمحت قبل بضعة أسابيع لبعض شبكات تسويق الأغذية، التي تخلت عن شهادة الحلال، بالعمل في مدينة تل أبيب، بعد أن أبطلت المحكمة قرار وزير الداخلية بإغلاقها، إلا أن مسألة المواصلات العامة بقيت عالقاً من دون حل، وكانت حكومة بنيامين نتنياهو المنتهية ولايتها قد عارضت مشروع قانون يقضي بتحرير حركة المواصلات العامة أيام السبت.

وقضية الإكراه الديني هي خلاف خفي ولا يجاهر به بين العلمانيين والمتدينين حول قانون «دولة القومية اليهودية» العنصري، الذي يستهدف الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، ولكن القانون يشمل بنوداً تجعل من الشريعة مرجعية لجهات القضاء في حال ظهرت ثغرات في أي قانون، ما كما أنه سيكون مرجعية لتشريعات أخرى. ويرى العلمانيون بهذا البند عقبة أمام احتمال إلغاء قوانين الإكراه الديني مستقبلاً ويعطي القوى الدينية قوة فوق العادة في سن القوانين.

يقضون فيها العطلة الأسبوعية. وتبين من التقارير اللاحقة، التي صدرت في الأيام الأخيرة، أن الوزير كاتس الذي يتولى هذا المنصب منذ ما يزيد عن ستة أعوام، رفض تطبيق أنظمة أقرت من قبل، وتتضمن تسجير حافلات مواصلات عامة، من مراكز المدن إلى المستشفيات، في أيام السبت، بهدف زيارة العائلات لمرضاهم، كذلك تبين من تقرير لصحيفة «دي ماركو» الاقتصادية، أن الدورة البرلمانية الـ ١٩ عالجت ٢٠ اقتراح قانون تصب كلها في تحرير المواصلات العامة أيام السبت والأعياد، إما بشكل كامل أو جزئياً، إلا أنها كلها فشلت.

وحظرت المواصلات العامة أيام السبت مفروض كقرارات للشركات شبه الرسمية التي تشغل خطوط المواصلات العامة، إذ لا يوجد قانون رسمي يحظر المواصلات العامة أيام السبت، ولكن هناك اتفاق غير مكتوب بين الحكومة والتيارات الدينية وخاصة المترمتة منها، منذ العام ١٩٤٨، بعدم تسجير المواصلات العامة.

وعادة تبقى الشوارع والطرق مفتوحة في جميع المدن والبلدات اليهودية، باستثناء شوارع قليلة جداً في المدن الكبرى، إما أنها تمر بحي كله من المتدينين المترمتين، أو يقع في الحي الكنيس الأكبر في تلك البلدة، ويمكن مشاهدة الحظر الكلي لحركة السير من حافلات وسيارات خاصة في مستوطنات يسكنها المترمتون فقط، مثل موديعين عيليت وبيتار عيليت والعا، وبعض أحياء القدس.

ويدافع العلمانيون عن موقفهم في مسألة المواصلات العامة بقولهم إنه لا توجد دولة في العالم لا تعمل فيها المواصلات العامة في حوالي ٢٠٪ من أيام السنة، بمعنى أيام السبت وأعياد، وأن هذه الأنظمة هي ضربة موجّهة للشرائح الفقيرة، وتتوقف حركة المواصلات العامة في المدن وبين المدن قبل ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات من غروب شمس يوم الجمعة، وبعد أكثر من ساعة ونصف الساعة من غروب شمس يوم السبت.

تواصلت في الأيام الأخيرة ردود الفعل في الحلبة السياسية وفي الأوساط العلمانية الإسرائيلية على تصريح وزير المواصلات يسرائيل كاتس الرفض للسماح بمواصلات عامة في أيام السبت والأعياد اليهودية، وهذه القضية تعلق وتخي على مر عقود، لكن كما يبدو ستكون أحد العناصر المركزية في الدورة الصيفية الأولى للكنيست بعد الانتخابات الأخيرة، ففي الولاية البرلمانية السابقة عالجته الهيئة العامة ٢٠ اقتراح قانون تصب في تحرير المواصلات من قبضة الإكراه الديني، إلا أن الحكومة المنتهية ولايتها رفضتها الواحد تلو الآخر.

وكانت الشراكة الأولى للضجة الحالية تصريحاً عابراً من الوزير كاتس على شبكة التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، يرفض فيه سن قانون للسماح بعمل المواصلات العامة أيام السبت والأعياد العبرية، وهذا كان كافياً ليفجر من جديد قضية قوانين الإكراه الديني، التي يخضع لها الإسرائيليون في العديد من مجالات الحياة العامة، من مسألة التشدد بقضية الحلال في الأغذية، إلى السماح بعمل المحال التجارية والمواصلات العامة.

وكان أحد الإسرائيلييين قد توجه إلى صفحة الوزير كاتس من حزب الليكود على شبكة الفيسبوك، يطلب العمل على تحرير حركة المواصلات العامة في أيام السبت، التي يتم حظرها في المدن والبلدات اليهودية، أسوة بالحركة التجارية، بموجب أنظمة أيام السبت والأعياد. وكان رد الوزير كاتس فظاً، إذ قال «إن من يريد حركة مواصلات أيام السبت، عليه أن يتوجه إلى إسحاق هيرتسوغ»، رئيس حزب «العمل»، وأضاف قائلاً إن هذا مطلب اليساريين الذي لا مكان له.

فانهال رواد الصفحة على كاتس غاضبين مستكرين، ومن بينهم مصوتون لحزب الليكود قالوا إنهم صوتوا لحزب الليكود وهم ليسوا يساريين، ويطالبون بتحرير حركة المواصلات في أيام السبت، لأن المتضرر من هذا القانون هم الفقراء الذين لا يملكون سيارات خاصة تنقلهم إلى أماكن أخرى

في قرار أصدرته بإجماع هيئتها المكونة من سبعة قضاة:

«محكمة العدل العليا» تُشرعن سياسة الانتقام من السجناء «الأميين» الفلسطينيين بحرمانهم من التعليم الجامعي في سجونهم!



أى جهد في التمهيص ولا بها وتبدى أي اعتراض عليها، بل تسارع إلى تبنيتها واعتمادها بصورة فورية ودون أي تحفظ. وهو ما حصل هذه المرة، أيضاً، إذ اعتبرت رئيسة المحكمة العليا، القاضية مريم ناؤور، في القرار الذي كتبت نصه واعتمده زملاؤها الستة الآخرون بالإجماع الأسبوع الماضي، أن «هذه» المواد السرية التي عرضت على المحكمة كافية لتثبيت قرار سلطة السجن» القاضي بحرمان السجناء الفلسطينيين «الأميين» من حقهم في مواصلة دراستهم الأكاديمية.

وحاولت ناؤور تصوير القرار بأنه غير عشوائي وليس انتقامياً كلياً وجارفاً بالإبقاء على «ثغرة» تتمثل في «تمكن أي سجين أمي يثبت عدم حصوله على تمويل كهذا من مواصلة دراسته في الجامعة المفتوحة». نظراً لأن «ثمة إشكالية في القرار القاطع بأن تصنيف سجين ما بأنه سجين أمي وتصنيف المخالفات التي ارتكبتها يبرران سلبه مثل هذه الامتيازات دون تمكينه من العودة والمطالبة بالحصول عليها إذا ما أثبت عدم حصوله على هذا التمويل! غير أن هذه «الثغرة» لم تحظ سوى بتأييد قاضيين اثنين آخرين فقط (هما سليم جبران وإستير حيوت) فبقيت «راي أقلية» مما أسقطها، نهائياً، كإمكانية محتملة يمكن اعتمادها!

أما رئيس المحكمة العليا السابق، أشير غرونييس، فقد رأى أن على المحكمة «رفض ادعاءات الملتصقين جملة وتفصيلاً». كما عارض «الثغرة» التي حاولت ناؤور الإبقاء عليها بالفحص الفردي لتمويل التعليم الجامعي لكل سجين على حدة، معلاً ذلك بالقول إن «التمييز بين الأسرى الفلسطينيين باستخدام ذريعة «امن الدولة»، بينما يؤكد قرار حرمانهم من التعليم الأكاديمي أن التمييز عليهم وإساءة ظرفهم لا يستندان إلى مسوغات أمنية، بل ينبعان من دوافع انتقامية عقابية».

وأكد الطلب الحاجة إلى إعادة النظر في القرار على خلفية أحكام قضائية سابقة صدرت عن «محكمة العدل العليا» نفسها تقز بأن «المنس» بحق أي سجين مسوح فقط إذا كان الأمر ضرورياً للمحافظة على النظام العام أو على الأمن في داخل السجن».

وفي نهاية تشرين الأول من العام نفسه، ٢٠١٣، قررت نائبة رئيس المحكمة العليا آنذاك، مريم ناؤور، الاستجابة لهذه الطلب وتحويل القضية إلى هيئة موسعة مكونة من سبعة قضاة لإعادة النظر فيها مرة أخرى، وهي التي انتهت بقرار رفض الاستئنافات، مرة أخرى، الأسبوع الماضي.

وهو ما يعارض مع رسالة الجامعة المفتوحة التي نقتضت على رايها هدف إتاحة التعليم الأكاديمي لجميع المعتنقين به، دون أي تمييز على خلفية أي انتماء، سواء كان دينياً، عرقياً، جنسياً، قومياً أو سواه، ودون أي اشتراط بتقديم شهادة حسن سلوك... وعليه، فإن قرار المحكمة العليا هذا يشكل خطوة إضافية أخرى في نهج رسمي فوقي يرمي إلى تسييس التعليم العالي في إسرائيل».

وفي المقابل، تقدم ثلاثة من السجناء «الأميين» الفلسطينيين، بواسطة المنظمات الحقوقية الثلاث المذكورة سالفاً، بطلب إلى المحكمة العليا لإعادة النظر في القضية مرة ثانية وأمام هيئة موسعة من القضاة، نظراً لأن «قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة بتزكية القضاة الثلاثة يتناقض، بصورة حادة، مع الأحكام القضائية العديدة والمتواصلة منذ سنوات طويلة التي تحظر التمييز التعسفي بين السجناء الأميين والجنائين وينطوي على تثبيت قاعدة قضائية جديدة تقضي بإمكان إساءة ظروف أي سجين لمجرد تصنيفه سجيناً أمنياً، حتى وإن لم يكن ثمة أي مسوغ أي مثبت، جدي وجدير».

وأكد السجناء في طلبهم، أيضاً، أن إبقاء قرار الحكم المعني على حاله من شأنه «المنس» بصورة

جديدة وخطيرة، يبعثاً أساس رسخته الأحكام القضائية السابقة ذات العلاقة بالسجناء، ظرفهم وحقوقهم، والقاضي بأن حقوق الإنسان لا تنتهي عند أبواب السجن»، ذلك أن «المرجع المحكمة العليا قيد البحث يكرس سياسة الأسرى والتمييز في داخل السجون والموجهة، أساساً، للمسن بحق السجناء الفلسطينيين، لمجرد كونهم كذلك، خاصة وأن المحاكم الإسرائيلية ترفض التدخل في قضايا التمييز ضد السجناء الفلسطينيين باستخدام ذريعة «امن الدولة»، بينما يؤكد قرار حرمانهم من التعليم الأكاديمي أن التمييز عليهم وإساءة ظرفهم لا يستندان إلى مسوغات أمنية، بل ينبعان من دوافع انتقامية عقابية».

وأكد الطلب الحاجة إلى إعادة النظر في القرار على خلفية أحكام قضائية سابقة صدرت عن «محكمة العدل العليا» نفسها تقز بأن «المنس» بحق أي سجين مسوح فقط إذا كان الأمر ضرورياً للمحافظة على النظام العام أو على الأمن في داخل السجن».

وفي نهاية تشرين الأول من العام نفسه، ٢٠١٣، قررت نائبة رئيس المحكمة العليا آنذاك، مريم ناؤور، الاستجابة لهذه الطلب وتحويل القضية إلى هيئة موسعة مكونة من سبعة قضاة لإعادة النظر فيها مرة أخرى، وهي التي انتهت بقرار رفض الاستئنافات، مرة أخرى، الأسبوع الماضي.

«المواد السرية» حجة

أوتوماتيكية لا تحفظ عليها!

في ردها الموجه إلى المحكمة على الاستئنافات، ادعت سلطة السجن الإسرائيلية بأن منع السجناء «الأميين» من متابعة الدراسة الأكاديمية يستند، ضمن أشياء أخرى، إلى اعتبارات أمنية محددة «تتعلق بأمن الدولة» (!) مضيفاً أن تمويل هذه الدراسة يتم بواسطة «منظمات إرهابية ترغب في مكافأة سجنائها على نشاطهم المعادي لدولة إسرائيل وسكانها»! وكعادة السلطات الإسرائيلية الرسمية وأذرعها المختلفة في مثل هذه الحالات، لجأت سلطة السجن إلى ذريعة «المواد السرية» التي لا تجد المحاكم الإسرائيلية، في الغالب الأعم، أية حاجة لبذل

من متابعة الدراسة الجامعية من داخل السجون. لكن المحكمة المركزية رفضت هذه الاستئنافات بذريعة أن «القرار بشأن متابعة الدراسة الأكاديمية هو بيدي سلطة السجن وحدها، إذ ليس ثمة قانون في إسرائيل يلزم تمكين السجناء الأميين من الدراسة الأكاديمية»! وفي أعقاب ذلك، تقدم السجناء الفلسطينيون بطلب إلى «محكمة العدل العليا» لإفساح المجال أمامهم لتقديم استئناف على هذا القرار. وقبلت هذه المحكمة هذا الطلب وعقدت جلسة واحدة للنظر في هذه التماسات قررت في ختامها (بتزكية ثلاثة قضاة، رئيس المحكمة آنذاك أشير غرونييس، حنان ملنسر وأوري شوهم) رفض الاستئنافات التي طلبت، بوجه أساس، بمساواة ظروف وحقوق السجناء «الأميين» بظروف وحقوق السجناء الجنائين في هذا المجال.

وكتب رئيس المحكمة العليا آنذاك، أشير غرونييس، في نص القرار المتقضب الذي أصدرته المحكمة: «نحن نعتقد بأن الجواب السلبى على السؤال المذكور (هل من حق السجناء الأميين في السجون الإسرائيلية متابعة الدراسة في الجامعة المفتوحة؟) هو جواب قانوني، فليس ثمة في القوانين الإسرائيلية، بما فيها القانون الدستوري، أي نص يضمن حق السجن في الدراسة الأكاديمية خلال قضاء حكوميته في السجن.... وقد عبرت هذه المحكمة عن رأيها في هذه المسألة من قبل وأقرت، في سياقات مختلفة، أن منح السجناء الجنائين حقاً معيناً مقابل حرمان السجناء الأميين منه لا يشكل تمييزاً محظوراً... وهو ما ينطبق أيضاً على مسألة متابعة الدراسة في الجامعة المفتوحة! والمحت المحكمة العليا في قرارها هذا إلى «إمكانية استثناء السجناء الذين هم، لدى صدور القرار، على وشك إنهاء الدراسة الجامعية والحصول على اللقب الجامعي من سياسة الحرمان هذه....»

ومن حق السجناء الذين ينطبق عليهم هذا المعيار/الشرط التوجه مجدداً إلى المحكمة المركزية لاتخاذ قرار مناسب بشأنهم!

بيان احتجاج وطلب

إعادة النظر ثانية

ورداً على قرار المحكمة العليا هذا، الذي صدر في كانون الأول من العام ٢٠١٢، أصدرت مجموعة كبيرة شملت ٩٠ محاضراً ومساعداً أكاديمياً من أعضاء السلك التعليمي في «الجامعة المفتوحة»، في كانون الثاني من العام ٢٠١٣، بياناً خاصاً عبروا فيه عن معارضتهم لهذا القرار واحتجاجهم عليه، مؤكداً ما كان سجله في الماضي الرئيس السابق للمحكمة العليا نفسها بأن: «لا يجوز لأسوار السجن أن تفصل بين السجن وبين كرامته كإنسان...»

جميع الحقوق التي يتمتع بها السجناء هي حقوق نسبية، لا مطلقة، بالإمكان تقييدها لكن هذه التقييدات، أيضاً، لها حدود، إذ ينبغي أن تكون لغاية جدية وبالدرجة الضرورية فقط وبصورة تناسبية».

وأوضح الموقعون على البيان أن «حرمان هؤلاء السجناء (الأميين) من حقهم في التعليم الأكاديمي جاء كوسيلة ضغط بالزمن والتوازي مع المفاوضات التي كانت تجري بفيما الإفراج عن الجندي غلعاد شاليت، لكن، بينما تم الإفراج عن شاليت، ترفض السلطات المسؤولة رد هذا الحق للسجناء، الأمر الذي يُثير شكوكاً قوية بأن القرار مدفوع بزعمة قومية انتقامية،

أقرت «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية، في قرار أصدرته يوم ١٤ نيسان الجاري، بصورة نهائية، السياسة الإسرائيلية الرسمية القاضية بحرمان السجناء والأسرى الفلسطينيين «الأميين» من حق مواصلة دراستهم العليا من وراء القضبان وفي الزنازين، وهو قرار يبدو انتقامياً محضاً، لا علاقة له البتة بأية مقتضيات «أمنية» ويفتقر إلى أية مسوغات قضائية موضوعية، سوى الارتكاز على الادعاء بأن هذا القرار (الذي أصدره مفوض سلطة السجن الإسرائيلية) جاء «استناداً إلى معلومات استخباراتية سرية تفيد بأن تمويل دراسة السجناء الأميين الأكاديمية يأتي من منظمات إرهابية»!

وقد وضعت «محكمة العدل العليا» ختم الشرعية القانونية على هذه السياسة الحكومية، للمرة الثانية، بالقرار الذي اتخذته الأسبوع الماضي بإجماع قضاة هيئة المحكمة السبعة (رئيسة المحكمة مريم ناؤور، رئيس المحكمة السابق أشير غرونييس، سليم جبران، إستير حيوت، حنان ملنسر، أوري شوهم ونيل هندل) على رفض طلب الاستئناف الذي قدمه ثلاثة أسرى فلسطينيين بواسطة ثلاث منظمات حقوقية (هي: «عبادة حقوق الأسرى»، التابعة لكلية «الهدى» في جامعة حيفا، مركز «عدالة» - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل) ضد قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بمنع السجناء والأسرى الفلسطينيين «الأميين» من مواصلة دراستهم الأكاديمية العليا في داخل السجون الإسرائيلية.

وكانت المحكمة نفسها (بتزكية قضاة أخرى) قد رفضت، في كانون الأول من العام ٢٠١٢، استئنافات تقدمت بها مجموعة من الأسرى الفلسطينيين ضد القرار الحكومي المذكور مطالبين بالإسماح لهم بمواصلة دراستهم الأكاديمية في «الجامعة المفتوحة» في الوقت الذي يرضون فيه محكوميات بالسجن لفترات طويلة فرضتها عليهم محاكم عسكرية إسرائيلية مختلفة. وقد قررت المحكمة آنذاك (بتزكية من ثلاثة قضاة) منح السجناء الثلاثة حق تقديم الاستئناف لكنها قررت، في جلسة النظر الأولى، - رفض الاستئنافات الثلاثة معتبرة أن «التمييز بين السجناء الجنائين والسجناء الأميين هو تمييز مقبول ولا يشكل تمييزاً منظوراً».

وفي كانون الثاني من العام ٢٠١٣، قدم ثلاثة سجناء فلسطينيين «أميين» بواسطة المنظمات الحقوقية المذكورة، طلباً إلى المحكمة ذاتها بإعادة النظر في قرار الحكم السالف بهيئة قضاة أوسع، باعتباره «قراراً يمنع السجناء المصنفين بأنهم سجناء أميين كلهم، بصورة شاملة وجارفة، من حقهم في مواصلة الدراسة الأكاديمية بينما يبيى هذا الحق مضموناً للسجناء الجنائين جميعاً».

قرار انتقامي بقي سارياً

رغم تبدل الظروف

يتمتع جميع السجناء الجنائين في السجون الإسرائيلية، عموماً، وابتداءً من العام ١٩٧٨، بحق الالتحاق بالجامعة المفتوحة، لمتابعة دراستهم الأكاديمية بالممارسة بينما هم يقضون محكوميات السجن المفروضة عليهم، فقط في العام ١٩٩٤، تقرر منح السجناء الفلسطينيين المصنفين بأنهم سجناء «أميين» وفق المعايير والتعريفات الإسرائيلية الرسمية حقاً مماثلاً في متابعة الدراسة الأكاديمية في إطار «الجامعة المفتوحة» ذاتها وبالطريقة نفسها، وقد جاء هذا التحول استجابة لأحد المطالب التي وضعها السجناء الفلسطينيون إبان إضراب عن الطعام نفذوه في تلك الفترة.

ومع نهاية العام ٢٠١٠، بلغ عدد السجناء الإجمالي الذين كانوا يتابعون دراستهم الأكاديمية في إطار «الجامعة المفتوحة» ٢٧ سجيناً، من بينهم ٦٠ سجيناً جنائياً و٢١٠ سجناء «أميين».

لكن السلطات الحكومية الرسمية، ومن خلال مفوض سلطة السجن، عادت إلى حرمان السجناء الفلسطينيين «الأميين» من حقهم هذا، وذلك بالقرار الذي اتخذته هذا في تموز من العام ٢٠١١ في خطوة كان من الواضح تماماً أنها تأتي كإجراء سياسي انتقامي وكوسيلة للضغط على السجناء والمفائل الفلسطينية المختلفة، وخاصة حركة «حماس»، ضمن المساعي الإسرائيلية لإعادة يرال أسيراً لدى الفلسطينيين بعد اختطافه في الخامس والعشرين من حزيران العام ٢٠٠٦، غير أن هذا القرار الانتقامي ظل سارياً حتى بعد التوصل إلى الاتفاق الذي تم بموجبه الإفراج عن الجندي شاليت في الثامن عشر من تشرين الأول من العام نفسه، ٢٠١١، أي بعد ثلاثة أشهر من قرار الحرمان.

وحيال استمرار هذه السياسة الانتقامية، حتى بعد الإفراج عن شاليت وبالرغم منه، تقدمت مجموعة من الأسرى الفلسطينيين باستئناف إلى المحكمة المركزية للمطالبة بإلغاء قرار حرمانهم

مدير «مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية»:

فوز نتياهو أبقى في سدة السلطة القائد الوحيد الذي قد تكون لديه شجاعة سياسية لإعطاء أمر بتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران!

قال البروفيسور إفرايم عنبار، مدير «مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان إن فوز بنيامين نتياهو في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة أبقى في سدة السلطة في إسرائيل القائد الوحيد الذي قد تكون لديه الشجاعة السياسية لإعطاء أمر بضربة عسكرية لعرقلة التقدم الإيراني نحو امتلاك أسلحة نووية.

وجاءت أقواله هذه في سياق ورقة «تقدير موقف» جديدة لهذا المعهد نشرها على موقعه الإلكتروني الأسبوع الماضي، وأكد فيها أيضاً أن حدوث تفاهم أميركي-إيراني يتيح لإيران الاحتفاظ بقدرة إنتاج أسلحة نووية ويعزز السعي الإيراني للهيمنة الإقليمية، وهو أكبر تحدياً من إسرائيل القومي في المكتسبان شجاعاً، إلى استئناف جولات العنف ضد إسرائيل. في الأعوام الأخيرة، ساعد «الربيع العربي» في تحويل الانتباه عن المسألة الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة السلطة الفلسطينية على إلحاق الأذى بإسرائيل بهدف إعادة إحياء الاهتمام الدولي، محدودة للغاية، وبالتالي، أضحت سلطة فلسطينية ضعيفة معرضة لضغوط متزايدة من قبل حركة «حماس» الشعبية. بيد أن حساباً خائفاً فلسطينياً على الصعيد الاستراتيجي قد يؤدي إلى انفجار جولة عنف إضافية، وهذا احتمال لا يسع إسرائيل أن تتجاهله. ومع ذلك، نجحت إسرائيل حتى الآن في احتواء تهديدات مجموعات ليست بدول وفي الحد من ضررها الكامن. إن بروز بيئة إستراتيجية غير مستقرة تتسم بعدم اليقين ملائمة لحصول مفاجآت إستراتيجية.

وبرأي عنبار تواجه الاستخبارات الإسرائيلية تحديات من مجموعة فاعلين وقادة جند لا يعرف حتى الآن ما هو أسلوب عملهم، وفي خوة إسرائيل جهاز استخباراتي كبير ومتطور لكنها ليست مضمنة ضد المفاجآت. ومن هنا، من الحكمة التحضير لسيناريو أسوأ الافتراضات، بدل الاستسلام للتقييدات الوردية. وأشار إلى أن اضطرابات العالم العربي تساهم في تبدل المشهد الاستراتيجي في منطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تكتسب عناصر الإسلام المتشدد مزيداً من السيطرة. وتستضيف تونس، وليبيا، وشبه جزيرة سيناء في مصر، وقطاع غزة، ولبنان، وسورية، وتركيا، مجموعات إسلامية الهوى، الأمر الذي يهدد قدرة الوصول غير المحدودة الحالية إلى هذه المنطقة، والتي تتمتع بها حالياً إسرائيل وكذلك الغرب.

وإنا ما يقارب ٩٠٪ من تجارة إسرائيل الخارجية يمر عبر المتوسط، مما يعني أن حرية الملاحة في هذه المنطقة أمر حيوي بالنسبة لرفاحية إسرائيل الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن فرض إسرائيل في أن تصبح مستقلة على صعيد الطاقة ومصدراً مؤثراً للغاز الطبيعي، مرتبطة بقدرة إسرائيل على تأمين ممر حز لتجارها البحرية، والدفاع عن حقولها المكتشفة حديثاً. وتتطلب هذه التطورات جهوداً إسرائيلية أكبر في مجال سلاح البحرية، وبالفعل، باشرت إسرائيل في بناء نظام أممي صلب لحقولها البحرية من الغاز الطبيعي، ولديها خطط لشراء سفن حربية جديدة. وكما هي الحال بالنسبة لآنحاء أخرى من منطقة الشرق الأوسط، فإن التقييم في إسرائيل هو أن العامل المفتاح في ميزان القوى الإقليمي والأخذ في التطور، هو تحول إيران إلى دولة نووية. فهذا من شأنه أن يكون «مغزياً لتواعد اللعبة، وحدها إسرائيل لديها القدرة على منعه.

وإن فوز نتياهو في الانتخابات الأخيرة أبقى في السلطة القائد الوحيد الذي قد تكون لديه الشجاعة السياسية لإعطاء أمر بضربة عسكرية لعرقلة التقدم الإيراني نحو امتلاك أسلحة نووية. وبالفعل، فقد زعب بفوزه بهدوء في عواصم الدول العربية المعتدلة المربوعة من إيران والتي ندد صبرها من أوباما، وتشكل المملكة العربية السعودية ومصر أبرز مثالين على ذلك.

وتبعاً لذلك، تراقب إسرائيل بحيرة متزايدة مسعى إدارة أوباما لتنفيذ «صفقة كبرى» مع إيران. وهذا يضع إسرائيل على مسار تصادمي لا مفر منه مع حليفها الأهم، وتواصل إسرائيل الاستفادة من مخزون كبير من التعاطف من قبل جماهير الولايات المتحدة، ولا سيما داخل الكونغرس الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري. ومع ذلك، وبرغم تراجع شعبية أوباما، يستطيع الرئيس استرجاع أثمان باهظة على الأصدقاء العسكريين والدبلوماسيين، والإستراتيجية، والأشهر ٢٢٤ الباقية إلى أن يغادر منصب الرئاسة، ينبغي تجاوزهها بأقل ما يمكن من الضرر للشراكة الإستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية، وخاصة إذا ما قررت إسرائيل المضي قدماً بتهديتها المتمثل بعدم السماح لإيران بأن تصبح قوة نووية. وأخذين هذا الأمر في الاعتبار، تشكل العلاقة الأميركية-الإيرانية التحدي الأخطر بالنسبة لأمّن إسرائيل القومي في المستقبل القريب.

وأشار عنبار إلى أن تراجع العالم العربي خلال الأعوام الأخيرة يواكبه صعود القوى الإسلامية غير العربية مثل تركيا وإيران، فهاتان الدولتان أفضل حالا على صعيد مؤشرات النمو، وهما تمارسان سياسة خارجية طموحة تغذيها دوافع إسلامية وإمبراطورية. وهذا في ظل حكم رجب أردوغان ومقارفة «صفر مشاكل» في صلب سياسته الخارجية، ذات تركيا بنفسها تدريجياً عن الغرب. وفي العام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، رفضت أنقرة طلب الولايات المتحدة فتح «جبهة شمالية» ضد قوات الجيش العراقي، وعارضت تركيا أخيراً العقوبات التي فرضها الغرب والأمم المتحدة ضد روسيا وإيران. ودفع إيران قدماً ببرنامجهما النووي بنجاح على الرغم من أنف المجتمع الدولي، وعلى سبيل المقارنة، أتاحت مستجدات في منطقة الشرق الأوسط وخارجها لإيران إرساء «هلال شيوعي» مجتد من طهران حتى شرق حوض البحر الأبيض المتوسط. كما أتاحت لإيران فرصاً لا تحصى لاستعراض قوتها في منطقة الشرق الأوسط والبلقان، وهو الأمر الذي أزعج العربية السعودية ودولا أخرى كثيرة. وبالفعل، فإن نجاحات وكلاء إيران الشيعية في كل من بغداد، وبيروت، ودمشق، وضعت، تؤكد سعي طهران إلى الهيمنة في منطقة الشرق الأوسط. وفي المقابل، يبدو أن نفوذ الولايات المتحدة في محيط الشرق الأوسط الإسلامي أخذ بالأفول، أساساً نتيجة أفاق السياسة الخارجية لإدارة أوباما، ولا شك في أن تصحيح انشغال واشنطن الزائد بالعالم الإسلامي أمر ضروري، لكن عدم اكتراثها بهجوم حلفائها مثل مصر، وإسرائيل، والعربية السعودية، مدقّر لميزان القوى الإقليمي.

وفي هذا الصدد، فإن جهود واشنطن لعقد صفقة مع إيران تُشرع أساساً مكانة اختراقها على الصعيد النووي وتمتع طهران دور الشرطي الإقليمي، سوف تعتبر في القاهرة، والرياض، وإسرائيل، خطأ إستراتيجياً جسيماً. وستكون النتيجة الحتمية مزيداً من انتشار الأسلحة النووية، لأن هذه الدول لن ترضى بالبقاء متأثرة على صعيد قدرات تصديق اليورانيوم. علاوة على ذلك، قد يؤدي عدم الاستقرار الإقليمي إلى المزيد من سفك الدماء، لأن الاعتماد على نظام رجعي ومتشدد في طهران لتوفير الاستقرار هو قمة الحماقة الإستراتيجية.

وتابع عنبار: إن انعكاسات الاضطرابات الجارية في منطقة الشرق الأوسط على أمن إسرائيل القومي متباينة. فعلى غرار إيران وتركيا تشكل إسرائيل ديمقراطية مستقرة سياسياً، قوة صاعدة غير عربية أخرى، ولاعباً في ميزان القوى الإقليمي، واتسع الفارق التنافسي في القوة بين إسرائيل ودول الجوار من جراء تمكّنها من الازدهار اقتصادياً ومن تطوير مؤسسة عسكرية قوية فائقة التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبيد جيشي العراق وسورية القويان قلص فرص حرب تقليدية شاملة مع إسرائيل. بل ثمة ما هو أكثر من ذلك، إذ تنظر دول مؤيدة للغرب مثل مصر، والأردن، والعربية السعودية، إلى إسرائيل على أنها حليف ضد إيران الصاعدة، وأيضاً ضد حركات إسلامية متشددة. ويأتي هذا في وقت تعتبر الولايات المتحدة من قبل جهات عديدة، حليفاً أقل جدارة بالثقة.

في المقابل، قد تكثف تحديات منخفضة التوترية، فالمشاكل الداخلية التي تصيب دولاً عربية ضعيفة تجعلها أكثر عرضة للإسلام المتشدد والعنف الإرهابي، وبقدر ما يفقد قادتها سيطرتهم على أراضي الدولة وتصبح الحدود قابلة للاختراق بشكل متزايد، يكتسب حرية الحركة. علاوة على ذلك، بقدر ما تفقد دول ضعيفة سيطرتها على أجهزتها الأمنية، تصبح ترسانتها من الأسلحة التقليدية (وغير

التي)

انعكاسات الأوضاع الإقليمية على إسرائيل

وتابع عنبار: إن انعكاسات الاضطرابات الجارية في منطقة الشرق الأوسط على أمن إسرائيل القومي متباينة. فعلى غرار إيران وتركيا تشكل إسرائيل ديمقراطية مستقرة سياسياً، قوة صاعدة غير عربية أخرى، ولاعباً في ميزان القوى الإقليمي، واتسع الفارق التنافسي في القوة بين إسرائيل ودول الجوار من جراء تمكّنها من الازدهار اقتصادياً ومن تطوير مؤسسة عسكرية قوية فائقة التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبيد جيشي العراق وسورية القويان قلص فرص حرب تقليدية شاملة مع إسرائيل. بل ثمة ما هو أكثر من ذلك، إذ تنظر دول مؤيدة للغرب مثل مصر، والأردن، والعربية السعودية، إلى إسرائيل على أنها حليف ضد إيران الصاعدة، وأيضاً ضد حركات إسلامية متشددة. ويأتي هذا في وقت تعتبر الولايات المتحدة من قبل جهات عديدة، حليفاً أقل جدارة بالثقة.

في المقابل، قد تكثف تحديات منخفضة التوترية، فالمشاكل الداخلية التي تصيب دولاً عربية ضعيفة تجعلها أكثر عرضة للإسلام المتشدد والعنف الإرهابي، وبقدر ما يفقد قادتها سيطرتهم على أراضي الدولة وتصبح الحدود قابلة للاختراق بشكل متزايد، يكتسب حرية الحركة. علاوة على ذلك، بقدر ما تفقد دول ضعيفة سيطرتها على أجهزتها الأمنية، تصبح ترسانتها من الأسلحة التقليدية (وغير

تغير شكل العلاقة بين الجيش الإسرائيلي وبيئته السياسية

نشرت في الشهور الأخيرة في وسائل الإعلام الإسرائيلية العديد من التقارير التي تحدث فيها ضباط في الجيش الإسرائيلي عن احتمالات نشوب حرب ضد حماس في غزة أو حزب الله في لبنان. ومن بين الأمور التي تحدث عنها هؤلاء الضباط، أحيانا باسمهم ورتبتهم وأحيانا أخرى من دون ذكر أسمائهم أو تفاصيلهم، الخسائر التي ستكبدتها إسرائيل، خصوصا في حرب ضد حزب الله، وتوقع إطلاق آلاف الصواريخ يوميا باتجاه الجبهة الداخلية الإسرائيلية. ولم يتردد بعض الضباط حتى من الحديث عن احتمال احتلال حزب الله مواقع في الجليل.

ويرى الباحث في العلاقات بين المجتمع والجيش في إسرائيل، البروفيسور ياغيل ليفي، في مقال نشره الأسبوع الماضي، أنه «يتغير أمام أعيننا شكل العلاقة بين الجيش وبيئته السياسية، ويتم التعبير عن هذا الأمر من خلال التحذيرات العلنية من جانب ضباط كبار في الجيش حول خسائر فادحة يتوقع أن تتكبدتها الجبهة الداخلية في حرب مستقبلية مع حماس أو حزب الله».

وأضاف أن توجد عدة مميزات مسبقة لهذه الظاهرة. «الأمر الأول هو أن قادة الجيش يبلغون الجمهور بانخفاض مستوى الأمن الذي سيوفره. إذ أنه لدى ضمان سيادة الدولة، يقاس الأمن بقدر كبير بالقدرة على حماية حياة المواطنين، ولأن يعلن قادة الجيش أنهم سيوفرون أمنا أقل، وكان قائد سلاح الجو (اللواء أمير إيشل) الأكثر وضوحا، عندما صرح بأنه 'لن نتكمن من الدفاع بشكل كامل عن دولة إسرائيل. هذا لن يحصل. وستلقى ضربات'».

والأمر الثاني، وفقا لليفي، هو أن «ضباط الجيش لا يتكفون بما يقولون للمسؤولين السياسيين عنهم في المداورات المغلقة، وإنما يتحدثون على الملأ حول وجود فجوة بين توقعات الجمهور وقدراتهم». وتابع ليفي أنه «بالإمكان فهم هذا الأداء على أنه عنصر في صراع الجيش على موارد. فكلما أدرك الجيش أن السياسيين لا يمنحونه حماية ناجعة ضد هجوم الجمهور على موارد (لمنع زيادة ميزانية الأمن على حساب ميزانيات اجتماعية وممنية)، فإنه يتجاوز السياسيين ويتوجه مباشرة إلى الجمهور بواسطة استعراض التهديدات. وهذه الظاهرة معروفة منذ سنوات التسعين، لكن الأمر الجديد هذه المرة هو التعهد بتوفير أمن أقل».

وأردف أن «الجيش يسعى إلى خفض التوقعات منه على ضوء الانتقادات التي وجهت إليه في أعقاب عملية 'الجرف الصامد' (العدوان على غزة في الصيف الماضي)، بسبب حقيقة أنه لم ينسحب من غزة بنتائج من شأنها رفع مستوى الأمن، ولأن يريد الجيش تصحيح المعادلة، بأن يحصل على موارد أكثر، أو عدم خفضها، وتوفير أمن أقل».

وأضاف ليفي أن الميزة الثالثة هي «أن ضباط الجيش كانوا يعرفون في الماضي كيف يستعرضون القيود على استخدام القوة، وعلى سبيل المثال عندما أيدوا الانسحاب الأول من لبنان ولجم الانتفاضة الأولى بصورة نسبية والتنسوية في مرتفعات الجولان وحتى رفض هجوم جوي ضد المنشآت النووية في إيران. وفي ظروف أخرى عرف الجيش كيف يستعرض تفوقه في استخدام القوة مقابل بدائل أكثر اعتدالا، ولكن في الوقت نفسه الالتزام بتحسين الأمن لو فقط 'سمحو للجيش بأن ينتصر'. والتجديد هذه المرة هو أن الجيش يبت أنه توجد قيود على قوته، ولكن باسم هذه القيود هو يسعى إلى تهينة الجمهور لسقوط ضحية مستقبلية (من المدنيين) من أجل الاتصال».

وللتوضيح، اقتبس ليفي أقوالا أدلى بها قائد فرقة الجليل العسكرية، العميد موني كاتس، لموقع «النا» الإلكتروني، بأنه «ستكون هناك حرب أخرى... وعندما تكون فعلا في حالة انعدام خيار، سيكون هذا الشعب مستعدا لدفع أثمانا كبيرة جدا.. وإذا شغلت إسرائيل والجيش كل هذه القوة في لبنان، فإنه لا يوجد شيء بإمكانه إيقافها.. ولبنان سيعود ٢٠٠ سنة إلى الوراء».

ولفت ليفي إلى أن «هذه هي طريق الجيش، الانحراف عن أية قاعدة متعارف عليها تحت نظام مدني، من أجل تجنيد المجتمع للضحية. وهو لا يبقى دورا للسياسيين، باعتبار أن الضحايا، أو التخوف منهم، سيحدد حربة عمله ويصور أداءه على أنه فاشل».

وتابع «لكن الانحراف لا يتوقف هنا، ونصل إلى الميزة الرابعة، وهي أن تحذيرات ضباط الجيش تخدم عمليا سعي السياسيين، من اليمين والوسط، إلى سلب الجمهور حقه في اختيار مستقبله. إذ يتم استيعاب الحرب على أنها ظاهرة لا يمكن منعها، واحتمال نشوبها منوط بقدرة خصوم إسرائيل على تدوير الضرر الذي بإمكانها إلحاقه بهم، لكن يتم تصوير إسرائيل كلاعب جامد، ليس بمقدوره فعل شيء من أجل منع الحرب، ومبادرة السلام العربية، تشجيع التنسوية بين إيران والغرب، إعمار قطاع غزة بصورة مكثفة، كل هذه الأمور ليست جزءا من الخيارات الإسرائيلية الجامدة».

وخلص ليفي إلى أن «الأمر الجديد هو إذن إسهام الجيش في شكل النقاش السياسي من أجل خدمة مصالحه، ولكن من خلال الانحراف عن القواعد الملزمة لإبعاد الجيش عن السياسة».

اتسعت في إسرائيل، خلال السنوات الأخيرة، ظاهرة «جرائم الفقر»، وهي مخالفات نابعة من الفقر الأخذ بالتفاقم في هذه الدولة. وكان المفتش العام للشرطة، يوحنا دانينو، قد حذر في أعقاب نشر تقرير الفقر، في نهاية العام ٢٠١٢، من «أننا نستعد لمواجهة سنة اقتصادية صعبة، وهناك ارتفاع في جرائم صراع البقاء. أناس يسرقون من أجل أن يأكلوا ويعيشوا». ولا توجد في إسرائيل حتى اليوم معطيات حول حجم الجرائم المرتكبة على خلفية الفقر أو صراع البقاء الاقتصادي. ووفقا لتقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، فإن ضاببا كثيفا يلف هذا الموضوع، إذ ليس بالإمكان الحصول على معطيات حول ذلك من الشرطة أو الدفاع العام، وهي دائرة في وزارة العدل توفر محامي دفاع لمشتبهين ومتهمين لا يتكفون من توكيل محامين، كما لا تتوفر معطيات كهذه لدى خدمة مراقبة السلوك، التابعة لوزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، وتتابع المتهمين والمدانين الذين يقرر هذا الجهاز أنهم بحاجة إلى عناية وإصلاح اجتماعي.

رغم ذلك، فإن دائرة الدفاع العام بدأت تلاحظ تراكم ملفات جنائية يصفونها بأنها «جرائم فقر». وقالت نائبة مدير دائرة الدفاع العام، الدكتورة حاجيت لرناء، إنه «نرى أيضا داخل القانون الجنائي، الموجه بمعظمه إلى الشرائح السكانية الضعيفة، أنه توجد مخالفات أكثر نابعة من وضع اقتصادي ومعيشي، مثل سرقة طعام، كهرباء، ماء، منتجات حياتية أساسية، أو أفراد يهددون بالانتحار بسبب ضائقة اقتصادية. والحديث يدور عن شرائح ضعيفة جدا، وعدا الفقر هم يعانون من أوضاع حياتية متوترة جدا، وكل اهتماماتهم تتجه نحو البقاء على قيد الحياة».

وشددت لرناء على أن «هؤلاء أفراد لا يعرفون حقوقهم، ولا يعرفون المطالبة بها ولا يعرفون قول لا. ومن السهل الدوس عليهم داخل هذه الأجهزة. والسؤال هو ما إذا كان صائبا استخدام القانون الجنائي في حالات كهذه. فالإنسان يسرق الكهرباء وإلا فإنه سيضطر إلى السكن في مكان من دون كهرباء، على ماذا نحاكمه؟ الأفضل أن نساعد كي يكون لديه كهرباء في بيته».

وتضمن تقرير «هآرتس» شهادات كثيرة لعقراء اعترفوا بالسرقة من شبكات التسويق (السوبرماركتات) على مدار سنوات، لكنهم شددوا على أنهم لا يسرقون مساحيق أو مواد تجميل «ولا حتى صابون غسيل»، وإنما مواد غذائية فقط، مثل أجناب أو لحوم لا يمكنهم شرائها. إلا أن القانون الجنائي لا يفرق بين من يسرق جهاز تلفزيون أو كيس حليب. والمعطيات، لدى الشرطة، لا تصنف الجرائم الجنائية وفقا لنوع السرقات أو الدخل أو المستوى الاجتماعي - الاقتصادي «للمجرمين». رغم ذلك، فإن «جرائم الفقر» ليس فقط أنها تحدث دائما، وإنما هي تنتقل من جيل إلى جيل داخل العائلة، كما أن الفقراء يواجهون صعوبة بالغة في مواجهة «غول» البيروقراطية التي تترجم غالبا إلى لوائح اتهام.

١٧ مليون فقير ٤٠% منهم عرب!

ليس كل إنسان فقير يخالف القانون، لكن معظم القابعين في السجون في العالم من الفقراء، وأكاد إحصاء أجري بين السجناء في الولايات المتحدة، أجري في العام ١٩٩١، أن ٦٥٪ منهم لم ينهوا المدرسة الثانوية، ونصفهم فقط عمل بوظيفة كاملة قبل سجنهم. كما أن ثلثي السجناء هم من الأميركيين الأفارقة.

ورغم عدم وجود تصنيف اجتماعي - اقتصادي للسجناء الجنائين في إسرائيل، لكن يوجد تلاؤم بين الفقر ونسبة السجناء. إذ أن ٤٢٪ من السجناء الجنائين في إسرائيل هم عرب، الذين نسبة الفقر والبطالة بينهم أعلى بكثير منها لدى اليهود. وتشير معطيات إلى أن ٣٠٪ من السجناء في سجن القاصرين «أوفيك» هم من أبناء المهاجرين الأيوبيين، الذين يشكلون إحدى الشرائح الأكثر ضعفا وفقرا في المجتمع الإسرائيلي.

وتشير معطيات تقرير الفقر في إسرائيل للعام ٢٠١٣، الذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني، إلى أنه يوجد في إسرائيل قرابة ١٧ مليون فقير. وتبلغ نسبة الفقراء ٤٧٪ ونسبة العائلات الفقيرة ١٨٪، وتصل هي ٣٠٪، بينما لدى الأولاد العرب ترتفع إلى أكثر من ٦٠٪. وعموما فإن الفقراء العرب يشكلون نسبة ٣٨٪ من مجمل الفقراء في إسرائيل. و٦٦٪ من العائلات الفقيرة تعيش في فقر متواصل، علما أن ٦٠٪ من العائلات الفقيرة يعمل فيها أحد الأبوين، وأحيانا كلاهما، لكن الأجر متدن لدرجة كبيرة. كذلك فإن معدل الدخل لدى المستخدمين العرب أدنى بنسبة ٣٢٪ من المستخدمين اليهود.

وقالت رئيسة دائرة الدراسات والتطوير في سلطة إصلاح السجناء، الدكتورة روثيم أفودي، إن «العلاقة بين الأقليات والمهاجرين الجدد وبين الفقر ليست مباشرة بالضرورة، لكن بالإمكان القول إنه يوجد في السجون تمثيل متزايد للفقر، ويقال إنه يوجد للفقر لون ولهجة، وهذا صحيح بالنسبة لإسرائيل بكل تأكيد».

وشددت مديرة خدمة الفرد والعائلة في وزارة الرفاه الإسرائيلية، آيالا مثيري، على أنه «بالإمكان القول إن الفقر، خاصة إذا كان متواصلا ومتعدد الأجيال، هو عامل خطر، بسبب المأخضات التي تنتقل من جيل إلى جيل، والمشاكل في أداء الأهل، وعدم القدرة على

الاندماج بعمل مناسب، والأداء في المستوى الشخصي والاجتماعي، وهذه شريحة سكانية يتم إقصاؤها أكثر من غيرها، وتعني الفرص المائلة أمامها بشكل أقل من غيرها».

مخالفات الفقراء

وفقا لمدير دائرة الدفاع العام، الدكتور يوعاف سايبير، فإنه «إذا دخلت إلى قاعة المعتقلين في محكمة الصلح في تل أبيب، سترى بالأساس مهاجرين، أقليات (أي عرب، مشردين، مرضى جسديا أو عقليا ومدمنين أي أشخاصا مستضعفين اجتماعيا، وليس مجرمي الياقات البيضاء) الذين يصلون إلى عناوين الصحف». وأضاف سايبير أن «هناك مخالفات، بمجرد تعريفها، تلتصق بالطبقات الضعيفة، مثل إهمال الوالدين. فإذا كنت تملك المال فإنك ستسمح لنفسك بإحضار حاضنة، والبيت سيبدو كما ينبغي وسيكون هناك طعام في الثلاجة. ويعتقل المشردون لأنه يفعلون أمورا يحظر فعلها في الحيز العام، لكن هذا بسبب عدم وجود مكان آخر بإمكانهم التواجد فيه. وهذه تكاد تكون مخالفات مكانة اجتماعية، أي أن مكانتك الاجتماعية كفقير تصنع المخالفة. عددا ذلك، واضح أن تطبيق القانون في مناطق معينة وعلى مجموعة سكانية معينة هو أمر ذو دلالة أكبر. فإذا اشتبهوا بك أن بوزونك ممتلكات مسروقة، ستضطر إلى توفير إثبات على أنها ملكك، لكن إذا تجولت وبيدي ساعة ثمينة، فلا أحد سيطلب مني فاتورة شرائها».

وأكد أن «هناك أشخاصا، الاعتقال أو التوقيف هو جزء من حياتهم اليومية». وأردف أن «هناك مسألة الوعي لحقوقهم والقدرة على التمسك بها، فالأفراد من الشرائح الاجتماعية القوية يعرفون أنه إذا أجزوا (أفراد الشرطة) تفتيشا جسديا عليهم، لديهم حقوق، وأنه إذا أرادوا التحقيق معهم، لديهم الحق باستشارة محامي (لكن) الأشخاص من الشرائح الضعيفة يعون حقوقهم أقل، ويخشون أحيانا من مواجهة أفراد الشرطة، وعندما يعتقلون، فإن احتمال أن يكون لديهم المال لاستئجار محام أو أن تكون لديهم عائلة داعمة، هو احتمال ضئيل لكي يوفر لهم بدائل اعتقال ويسمح بإطلاق سراحهم. وانعدام المساواة موجود طوال عملية الاعتقال والمحاكمة».

أشارت مديرة دائرة خدمة مراقبة سلوك البالغين في وزارة الرفاه، راحيل فاينشتاين، إلى أنه «توجد مجتمعات تعيش بفاقة وزهد، ورغم ذلك فإن نسبة الجريمة فيها منخفضة جدا». إلا أنها لفتت إلى أن «المشكلة تبدأ كلما تتسع الفجوات بين ما أريد وما أطمح إليه وبين ما هو متوفر لدى الآخرين. والفجوات الاجتماعية والاقتصادية يفسران الجريمة بشكل دقيق أكثر من مجرد الفقر. فالأفراد يشعرون بأنهم مهزومون، وأنهم لن يحققوا إنجازات أبدا». وأظهرت أبحاث وجود علاقة مباشرة بين انعدام المساواة الاقتصادية ومستوى الجريمة، وأنه في المجتمعات التي لا توجد فيها فجوات اقتصادية كبيرة، كانت جرائم القتل والإدمان أقل وتزايدت الشعور بالثقة في المجتمع. لكن في حالة إسرائيل، فإنها واحدة من الدول الخمس الأقل مساواة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهي الأولى في نسبة الفقر بين الأنظمة الاقتصادية المتطورة، وتبين

معطيات وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية أنه في العام ٢٠١٣ طرأ ارتفاع بنسبة ٢١٪ في الأضرار النابعة عن الجريمة في إسرائيل مقارنة مع العام ٢٠١٢، وأنه تزايدت خطورة الجرائم في إسرائيل. وأشارت المحاضرة في كلية القانون في جامعة تل أبيب، البروفيسور نيطع زيف، إلى أن «الدولة تصنف الإنسان الفقير كـ'عدو' المجتمع بواسطة استخدام القانون الجنائي». إلا أنها شددت على أنه «كلما تزايد حجم الفقر، ازداد الاحتمال أن يتجه الأفراد إلى أعمال خارقة للقانون أو عدم الانصياع له، من أجل تحقيق احتياجات معيشية، مثل السكن بصورة غير قانونية في شقق، وارتباط غير قانوني بشبكات الماء أو الكهرباء، الاحتفال على التأمين الوطني من خلال عدم الإفصاح عن دخل، وسرقة طعام خصوصا».

استضعاف الفقراء

اعتبرت لرناء، من الدفاع العام، أن «الذين يسرقون الطعام إنما يفعلون ذلك لأنهم يعانون من ضائقة، أو لأنهم مصابون بداء السرقة. وادعاؤنا هو أن النيابة العامة يجب أن تتبع سياسة واضحة، متى تكون هذه قضايا ينبغي توجيهها إلى دوائر الرفاه من دون تقديم لوائح اتهام، ومتى يجدر استخدام أدوات القانون الجنائي». والجدير بالإشارة أنه في معظم القضايا لتقديرات السجناء في إسرائيل من ٧٣٠٠ في العام ١٩٩٦ إلى ١٤٨٠٠ في العام ٢٠١٣. وتفاخرت الشرطة الإسرائيلية في تقرير نشرته في آذار الفائت، بأنه ارتفعت نسبة الاعتقالات حتى الانتهاه من الإجراءات القضائية ١٢٪. هذا العام قياسا بالعام الماضي. وقال تقرير للدفاع العام، قبل عامين، إنه يلاحظ خفض السقف لتقديرات طلبات السجن، وأنها تشمل التساهل في تقديم طلبات كهذه وسجن أشخاص من دون ماضي جنائي.

وعقبت الرئيسية السابقة للمحكمة العليا الإسرائيلية، دوريت بينيش، على ذلك بالقول إنها «ذهلت من ارتفاع عدد المعتقلين حتى الانتهاه من الإجراءات القضائية، الذي أشارت إليه الشرطة باعتزاز. فالاعتقال هو أكثر الأمور انتهاكا لحقوق الفرد»، وبيبر في تقرير الدفاع العام أن غالبية المعتقلين لا يتمكنون من تطبيق حقوقهم، وبيها استشارة محام قبل خضوعهم للتحقيق في الشرطة.

ووفقا لأفودي من سلطة إصلاح السجناء، فإنه فقط ثلث السجناء الذين يستحقون الإفراج عنهم مكررا وخدمة الإصلاح يحظون بالحصول على هذا الحق، وذلك بسبب نقص في الميزانيات، وأوضحت أن السجن، ليس فقط أنه في غالب الأحيان لا يحل المشكلة التي أدت إلى تنفيذ المخالفة، وإنما هو أحيانا يزيد المشكلة. فعندما يدخل شخص ما من هؤلاء الفقراء إلى السجن، تستمر ديونه في التراكم، وفي غالب الأحيان يتم فرض غرامة عليه كجزء من العقاب ويتعين عليه تسديدها.

اتساع ظاهرة «جرائم الفقر» فقط من أجل مواصلة العيش في إسرائيل!



اتساع الحاجة في إسرائيل للغذاء من أجل البقاء.

من جانبه، قال المحامي رنغان غلعادي، من الدفاع العام، إنه في السنوات الأخيرة يحاولون في هذه الدائرة تركيز النقاش حول جذور المخالفة وليس نتائجها فقط. وأضاف أنه في أحيان كثيرة، يتم خرق الحكم على زبائنا. الذين تقدم ضدهم لائحة اتهام، والسلطات التي تبادر إلى ذلك أولا. وعلى سبيل المثال، شكل اعتداء سلطات الرفاه بهم، الذي يؤدي لارتكاب المخالفة».

وأوضح غلعادي أن «الدفاع عن الحق في العيش بالحد الأدنى من الكرامة هو واجب دستوري على الدولة، واعترفت به المحكمة العليا. وعندما يتم خرق هذا الواجب، عندما لا يكون مكان لدى إنسان ما للسكن فيه، أو كيف يضع طعاما لأولاده على الطاولة، فهذا خرق من جانب الدولة. والنزاهة تلزم الدولة بتصحيح انتهاكاتهما قبل أن تحاكم أولئك الذين حاولوا مواصلة العيش في أعقاب هذا الانتهاك. كذلك ينص قانون الأساس على أن أي مس بحقوق دستورية يجب أن يكون تناسقيا، ولذا لك فإن القانون الجنائي، الذي يمس بالحقوق الدستورية، يجب أن يكون الوسيلة الأخيرة وليس الأولى لمعالجة مشكلة اجتماعية».

وفيما يتعلق بالعرب، فإن أفودي، من سلطة إصلاح السجناء، أجرت دراسة على قرارات لجنة تسريح السجناء، بين الأعوام ٢٠١١ إلى ٢٠٠٠، ووجدت أن احتمال رفض اللجنة لإطلاق سراح سجين عربي هو ضعف احتمال رفض إطلاق سراح سجين يهودي في أول فترة سجن، وترتفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ ضعف في حال كان السجين يقضي فترة عقوبة ثانية، وذلك فقط لأنه عربي. كذلك يتبين من المعطيات أن ٤٢٪ من السجناء هم عرب.

صعوبات في تحصيل الحقوق

ويواجه الفقراء، بشكل عام، بعد ارتكابهم مخالفة، مشكلة في التعامل مع البيروقراطية، التي بإمكانها أن تترك أي إنسان عادي، وقالت غيلي تامير، وهي مستشارة خارجية للعداء العام وتساعد على استنفاد الحقوق، إنه «في أحيان كثيرة يكون من الصعب الوصول إلى المعلومات حول حقوق المتهم، ولدى الأحيان ما الذي يستحقه من الدولة، ولا يدرك أن عليه إحضار وثائق، أو أنه لا يكون مستعدا للحصول على مساعدة من أجل الحصول على حقوقه».

وأكدت مديرة خدمة مراقبة سلوك البالغين، راحيل فاينشتاين، أنه «في حالات كثيرة لا يعرف هؤلاء الأفراد تحصيل حقوقهم، وواضح أنك لن تعرف ما هي حقوقك إذا لم تعمل. والوضع أسوأ لدى أفراد ضعفاء ولا يعرفون كيف يحاربون من أجل حقوقهم ولمن يتعين عليهم أن يتوجهوا. فهناك مراكز تشغل، ويوجد فيها مليون مشروع بهدف المساعدة، لكن الأفراد في ضائقة لا يعرفون بوجود أمر كهذا».

ووفقا لآيالا مثير من وزارة الرفاه الاجتماعي، فإن «هناك أفرادا لن نتجح في إخراجهم من دائرة الفقر والمسألة لا تتعلق فقط بأن نوفر لهم عملا، إذ أن ٦٠٪ من الفقراء يعملون. ولذلك فإن محاربة الفقر يجب أن تشارك فيها أجهزة عديدة وتكون منطلقة من سياسة واضحة».

مفاوضات تشكيل حكومة ننتياهو الجديدة ما زالت متعثرة!

الليكود يلوّح بالتوجه إلى هرتسوغ وهذا الأخير يؤكد أنه ذهب إلى المعارضة بإرادة منه



(إبأ)

ننتياهو: مفاوضات ائتلافية صعبة.

سيعود إلى مكانة الثوري الذي جاء من أجل تغيير المجتمع الإسرائيلي من أساسه وإبقاء تراث كبير خلفه. وستصدم حكومة يمين بانتقادات دولية شديدة وتهديدات بالمقاطعة إذا ما سرعت توسيع المستوطنات. لكن 'العالم' لن يتدخل إذا أصبحت إسرائيل شبيهة بتركيا برعاية رجب طيب أردوغان، وتقيد حرية التعبير واستقلالية الجهاز القضائي.

ولفت بن إلى أنه إذا كبح ننتياهو الاستيطان ربما تنتهي ولاية الرئيس الأميركي، باراك أوباما، فإنه سيصعد إلى الحكم في الولايات المتحدة رئيس جمهوري 'يتبنى مواقف الليكود، أو المرشحة الديمقراطية، هيلاري كلينتون، التي «ستكون مريحة أكثر من الرئيس الحالي بالنسبة لنتنياهو»، لكن بن رأى أنه في حال تنازل ننتياهو عن بينيت وتحالف مع هرتسوغ، فإنه 'سيعكس سياسة محافظة، وفي أساسها الحفاظ على الاستقرار' الداخلي وكبح ضغوط من الخارج. وسيكون من الصعب على حكومة وحدة كهذه دفع ثورات لأن أجزاءها ستحتج بعضها البعض.

وشد بن على أن حكومة وحدة كهذه «لن تتمكن من تحقيق سلام مع الفلسطينيين، غياب أغلبية (مؤيدة) لتسوية كهذه، ولكنها ستعمل من أجل تحسين العلاقات مع الإدارة الأميركية، ومن أجل الحصول على تعويض آمني للاتفاق الأمني بين الدول العظمى وإيران، ومن أجل كبح المبادرات الفلسطينية في الأمم المتحدة مقابل تجميد معين للبناء في المستوطنات. وسيكون بإمكان إسرائيل مواصلة الاحتلال بثمن دولي يمكن تحمله».

وخلص بن إلى أن 'قرار ننتياهو من سيختر، هرتسوغ أم بينيت، سيوضع بالأساس كيف يريد أن يحكم في الولاية المقبلة كزوري أو كمحافظ. وهذه هي معضلة».

الانتظار؟ لماذا ينبغي مطّ الاتصالات ٢؟ يوماً؟ فإسرائيل تدفع الثمن بسبب عدم وجود حكومة دائمة، كهذه أو تلك، خسارة على الوقت».

وأضاف مرغليت أن على ننتياهو إعفاء نفسه من التزامه بتشكيل حكومة يمين هيفقة «وبعد اتصالات معلنة، وليس في الساحة الخلفية، مع إسحاق هرتسوغ»، مشيراً إلى أنه على الرغم من تعهد «المعسكر الصهيوني» بالبقاء في المعارضة، إلا أن قيادته «تتوق إلى الدخول إلى الائتلاف».

«معضلة ننتياهو»

بالإمكان اعتبار مقال مرغليت نوعاً من الضغط الذي يمارسه ننتياهو على «شركائه الطبيعيين»، لكن رئيس تحرير «هآرتس»، أوف بن، مقتنع. بحسب مقال سابق أيضاً، بأن على ننتياهو تشكيل حكومة وحدة. وكتب بن قبل عدة أيام أن «ننتياهو يوحي بأنه لم يقرر بعد كيف سيشكل حكومته الرابعة، وأمامه إمكانيتان: حكومة يمين وحريديم بمشاركة البيت اليهودي، أو حكومة وسط وحريديم بمشاركة المعسكر الصهيوني. حكومة مع نفتالي بينيت أو مع إسحاق هرتسوغ».

وأضاف بن أن «حكومة بينيت» بإمكانها أن تحقق حلم ننتياهو القديم، وهو تحطيم 'النخب القديمة' وتخليد حكم اليمين. وسيسن 'قانون القومية' بسرعة، والمحكمة العليا ستتحول إلى فرع للجنة المركزية لحزب الليكود. بروح مقترحات (قوانين) عضو الكنيست ياريف ليفين لتغيير طريقة تعيين القضاة، ومطالب البيت اليهودي بإضعاف قوة المحكمة العليا وقدرتها على التدخل في العملية التشريعية».

وتابع أنه «إذا قرر (ننتياهو) الانضمام إلى بينيت، فإنه

يرفض الحريديم بشدة. كذلك يطالب «البيت اليهودي» بأن يشمل الاتفاق الائتلافي سنن قوانين معادية للديمقراطية. ونقلت «هآرتس» عن مصادر في حزب الليكود قولها إن هذا المطب هو أحد أكثر المطالب المثيرة للخلاف. ويريد «البيت اليهودي» سن قوانين، بتأييد الحكومة، تهدف إلى تغيير وجه المحكمة العليا وضد منظمات حقوق الإنسان، التي تفضح ممارسات الاحتلال ضد الفلسطينيين وتعامل إسرائيل مع الأقلية العربية وطالبي اللجوء الأفارقة، وذلك من خلال وضع عراقيل كبيرة للغاية أمام هذه المنظمات لتجنيب تبرعات من خارج البلاد.

ويسعى الليكود إلى التوصل إلى المسؤولية حيال هذا المطب، وحمل هذه المسؤولية على حزب «كولانو». واعتبرت المصادر في الليكود أن «المسؤولية عن ذلك موجودة بيدي حزب كولانو. والانطباع الموجود لدينا هو أن كولانو لن يوافق بالضرورة على دفع هذه القوانين». وإذا طالبت كتلة كولانو، في الاتفاقيات الائتلافية، بحرية التصويت أو عدم تأييد هذه القوانين، لن تكون هناك أغلبية لدى البيت اليهودي لسن قوانين كهذه في الكنيست». ووفقاً للصحيفة، فإن «البيت اليهودي» أوضح خلال المفاوضات أنه سيوافق على تسوية في هذا الموضوع، من خلال صياغة بند متعلق بها في الاتفاق الائتلافي بصورة ضبابية.

حكومة وحدة

تحوم فكرة تشكيل حكومة وحدة فوق أجواء المفاوضات الائتلافية، ويلوِّح بها حزب الليكود من أجل دفع «الشركاء الطبيعيين» إلى تلبية مطالبهم، لكنه في الوقت نفسه لم يسد الباب نهائياً، من جانبه، أمام احتمال انضمام «المعسكر الصهيوني» إلى الحكومة، علماً أن الموقف الرسمي للأخير حالياً هو عدم الانضمام والتأكيد أنه ذهب إلى المعارضة بإرادة منه، أو التزام الصمت على الأقل. لكن هذا لا يمنع وجود اتصالات سرية بين الليكود و«المعسكر الصهيوني».

وأعلن الوزير لغعدا إردان، من حزب اليكود والمقرب من ننتياهو، أن احتمال تشكيل حكومة وحدة ما يزال قائماً. ولوح بأنه «في حال استمر الشركاء الطبيعيين بالمحاولة في المفاوضات، فإنه ربما لن يكون هناك خيار سوى التوجه إلى رئيس حزب العمل إسحاق هرتسوغ».

من جانبه، قال ليبرمان للإذاعة العامة الإسرائيلية إنه «لا توجد لدينا أية معضلة، ومن حق ننتياهو الاتفاق مع هرتسوغ وليغني. ونحن لن نكون جزءاً من هذه الحكومة، وأنا أقول هذا بصورة لا لبس فيها».

وأضاف ليبرمان أنه «ليس واضحاً لي أبداً ما الذي يريده رئيس الحكومة. فقد التقى طاقم المفاوضات من حزينا طاقم مفاوضات الليكود ويتعين علي أن أشير إلى أن الشعور خلاله كان أنه توجد ماطلة» من جانب الليكود. بدوره، اعتبر المحلل السياسي في «بيسر إسرائيل هيوم»، دان مرغليت، أنه «لا شك لدي في أن ننتياهو كان سيفضل حكومة وحدة، وليس صفقة أنه يكرر الحاجة إلى بناء وحدة الشعب. وقد تم استيعاب هذه النغمة، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا

كحلون ودرعي فيما يتعلق بالمسؤولية عن دائرة التخطيط والبناء، وفيما يقول كحلون إنه بعدم وجود هذه الدائرة ضمن صلاحيات وزارة المالية، لن يتمكن من تنفيذ إصلاحات في مجال السكن وأسعاره، والتي تعهد بها لناخبه أثناء الحملة الانتخابية.

من الجهة الأخرى، يرفض درعي بشدة إخراج هذه الدائرة من وزارة الداخلية، التي يتوقع أن يتولاها. وقال مقربون منه إن «دائرة التخطيط والبناء تشكل ٧٠٪ من عمل وزارة الداخلية، ومن دونها ستكون هذه الوزارة أشبه بوزارة المالية من دون دائرة الميزانيات». ووفقاً لـ«يسرائيل هيوم»، وهي الصحيفة المقربة جدا من ننتياهو، فإنه لا توجد نية بإلزام درعي بالتنازل عن دائرة التخطيط والبناء، بينما أفاد موقع «الوالا» الإلكتروني بأن حزب الليكود اقترح بدائل على كحلون ودرعي، مثل أن يتنازل درعي عن هذه الدائرة مقابل تعيين عضو كنيست من حزب شاس في منصب وزير أو نائب وزير في وزارة المالية، أو تنازل كحلون عن مطلبه بهذا الخصوص مقابل تعيين عضو كنيست من حزب «كولانو» نائباً لوزير الداخلية. وسيتعين على ننتياهو حل مشكلة أخرى، تتعلق بمطلي رئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، ورئيس حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان بتولي حقيبة الخارجية. ورغم أن ننتياهو يقول إنه يفضل أن يتولى هذه الحقيبة أحد أعضاء الكنيست من حزب الليكود، لكن التقديرات السائدة تشير إلى أن هذه الحقيبة ستبقى بيدي ليبرمان.

«البيت اليهودي» يريد احتكار قضايا الدين والدولة

يطالب حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف حزب الليكود باحتكار قضايا الدين والدولة من خلال حصوله على حق النقض (فيتو) في هذه القضايا. وتضمن ذلك في الاتفاق الائتلافي.

وكان الاتفاق الائتلافي للحكومة السابقة قد شمل بنداً مشابهاً، سمح لـ«البيت اليهودي» بمنع دفع قوانين ترمي إلى تغيير الوضع القائم في قضايا الدين والدولة، وبينها تسيرير المواصلات العامة في أيام السبت أو زواج المثليين. وقالت صحيفة «هآرتس» إن «البيت اليهودي» يريد استخدام «حق الفيتو» في هذه القضايا ضد مشاريع قوانين يتوقع أن يبادر إلى طرحها الحزبان الحريديان، شاس ويهدوت هتورا، في كل ما يتعلق بالتهود، وكذلك ضد مشاريع قوانين يتوقع أن يعيد حزب «يسرائيل بيتينو» طرحها، وبضمنها الزواج المدني.

لكن مصدراً رفيعاً في حزب الليكود أشار إلى أن حصول «البيت اليهودي» على «حق الفيتو» في هذا الصدد كان أحد العوامل التي منست باستقرار الحكومة السابقة وأدت إلى زعزعة الثقة بين الأحزاب المشاركة فيها. كذلك فإن قانون التهود كاد يشق «البيت اليهودي»، خلال ولاية الحكومة السابقة، علماً أن بينيت أيد إجراء إصلاحات في هذا السياق، كونه يسمح بانتقال عشرات آلاف الإسرائيليين، من المهاجرين الجدد وخاصة الروس، إلى الديانة اليهودية من خلال تسهيل عملية التهود، وهو ما

ما زالت المفاوضات الائتلافية لتشكيل حكومة بنيامين ننتياهو الجديدة الجارية بين حزب الليكود وحزب اليمين والحريديم التي تشكل كتلة اليمين والذين وصفهم ننتياهو بـ«الشركاء الطبيعيين» متعثرة. وتلف عملية تشكيل الحكومة ضبابية تزيد من انعدام الوضوح حيال وجهة ننتياهو، وما إذا كان يسعى إلى تشكيل حكومة يمين ضيقة أم حكومة وحدة، تضم قائمة «المعسكر الصهيوني» بزعامة إسحاق هرتسوغ وتسيبي ليفني.

ورغم مرور خمسة أسابيع على انتخابات الكنيست، وبدء المفاوضات الائتلافية، إلا أن الأنباء حول هذه المفاوضات تشير إلى أن أحزاب اليمين والحريديم ما زالت في مرحلة تقديم مطالبها لحزب الليكود، فيما الأخير ورئيسه ننتياهو لا يسعى إلى حسم هذه المفاوضات. وفي موازاة ذلك، يلوح الليكود باحتمال تشكيل حكومة وحدة.

ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن أعضاء في طواقم المفاوضات قولها إنه يوجد تقدم في المفاوضات. ونقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» (إسرائيل اليوم) عن مصدر رفيع مقرب من الاتصالات بين الأحزاب قوله إنه «يوجد تقدم كبير في المفاوضات الائتلافية»، وذلك في أعقاب اجتماعات بين ننتياهو ورئيس حزب «كولانو» (كلنا)، موشيه كحلون، ورئيس حزب شاس، أرييه درعي.

وذكرت التقارير الصحافية أن الاجتماع بين ننتياهو وكحلون دام أربع ساعات، وهو أطول اجتماع بين الاثنين منذ نشوء الأزمة بينهما وتحتي كحلون عن العمل السياسي في صفوف حزب الليكود عشية انتخابات العام ٢٠١٣. في أعقاب عدم وفاء ننتياهو بتعهداته لكحلون، ومن ثم انشقاق الأخير عن الليكود.

وأفادت التقارير الصحافية نقلا عن مصادر في الليكود و«كولانو» بأن اللقاء بين ننتياهو وكحلون جرى في أجواء جيدة، الأمر الذي عزز علاقات الثقة بين الاثنين. وكان ننتياهو قد وعد كحلون علناً، قبيل أيام قليلة من الانتخابات، بتعيينه وزيراً للمالية، وهي الحقيبة الوزارية التي طالب بها كحلون طوال المعركة الانتخابية كشرط للانضمام إلى أية حكومة.

وفي إطار المفاوضات الائتلافية حالياً، يطالب كحلون بأن تكون صلاحيات دائرة التخطيط والبناء ضمن مسؤولية وزارة المالية، علماً أنها موجودة ضمن مسؤولية وزارة الداخلية. كذلك يطالب كحلون برئاسة لجنة المالية التابعة للكنيست، والتي تطلب برئاستها كتلة «يهדות هتورا». كما يطالب بالمسؤولية عن «دائرة أراضي إسرائيل»، الموجودة ضمن مسؤولية وزارة البناء والإسكان.

ويبدو أنه لن تكون لدى الليكود مشكلة في ما يتعلق بالمطلب الأخير، إذ أن التقديرات تشير إلى أنه في حال انضمام حزب «كولانو» إلى الحكومة، فإن الرجل رقم ٢ في هذا الحزب، عضو الكنيست يوئاف غلانت، هو الذي سيتولى وزارة البناء والإسكان. وفيما يتعلق برئاسة لجنة المالية في الكنيست، فإن التقديرات أن ننتياهو تعهد لكتلة «يهדות هتورا» بأن تتزاسها.

ويواجه ننتياهو مشكلة جدية في التوفيق بين مطلب

مقاربة تتكزّر كل عام في ذكرى المحرقة

الإسرائيليون يُشحنون بـ«خوف دائم» من الإبادة و«المحرقة المتواصلة»!

في مقال نشرته في صحيفة «هآرتس»، أنه عشية يوم ذكرى المحرقة، أحضر ابنها، في الصف الخامس الابتدائي، بلاغا من معلمته، تطلب فيه أن يرتدي ثوباً أسود وأنه سيتم خلال المراسم التي تنهيها المدرسة إصااق رقعة صفراء، مكتوب عليها «يهودي». كالتي كان يضعها النازيون على اليهود.

وتساءلت غيفغ (لماذا تقرر في مدرسة في إسرائيل العام ٢٠١٥، أن يضع تلاميذ هذا العار الذي أشارت سلطات ألمانيا النازية من خلاله إلى اليهود قبل أكثر من ٧٠ عاماً؟) واعتبرت أنه «عندما تضع معلمة رقعة صفراء على أثواب تلاميذها في يوم الذكرى، فإنها تستخدم رمزاً نازياً بصورة مرعية. وبدلاً من استعراض الرقعة الصفراء خلال درس في الصف، وشرح جوهره وتبعاته، فإنها تجعل التلاميذ يمزون بتجربة مخيفة وغير تربوية».

وأردفت أن «الرقعة الصفراء كانت الوسيلة النازية إلى رجال ونساء جرى نزع شرعيتهم. الرقعة الصفراء أشارت إلى أنهم دون البشر. وكيف ينبغي أن يفهم التلاميذ عندما يضعونها على ثوبهم؟»، وأضافت أن المعلمة عندما تفعل ذلك في ذكرى المحرقة «فإنها عملياً تهس سراً رهيباً في أذانهم: في الواقع أيها التلاميذ، نحن في المحرقة، والقتل الجماعي لليهود في أوروبا لم ينته قبل ٧٠ عاماً، ولم يحدث لذوي جدوكم وجداتكم فقط. إن المحرقة، أيها التلاميذ، موجودة هنا».

وتابعت غيفغ أن «هذه الزعزعة للحيز والزمان يهز عالم التلاميذ. ويبدو أن يوم ذكرى المحرقة هو ليس يوماً لا ذكرى، وإنما هو حاضر متواصل. وحتى المدرسة توقفت فجأة عن كونها مكاناً آمناً... وعندما تضع المعلمة الرقعة الصفراء على ثياب تلاميذها، فإنها عملياً تعلم كل واحد منهم أن كونه ولداً يهودياً يعني الانتماء إلى شعب مختار ليس بكونه الروحية، وإنما بالملاحة والتحقير والتمتع. وخلال ذلك ذلك تتسبب بتصلب مشاعرهم حيال الملاحة والتحقير والتمتع بحق مجموعات أخرى، في الماضي والحاضر، وقمع فضولهم للتعلم عن أقاليم أخرى في التاريخ، وحتى المس بقدرتهم على إظهار قدر مناسب من التسامح والتضامن والرافعة تجاه الآخرين».

ورأت غيفغ أن المعلمة بوضعها الرقعة الصفراء إنما تستغل التلاميذ الذين يميلون إلى إرضائها «وربما تتذكر المرعبة من فترة طفولتها أن هذا الطقس يربع الأولاد». وأضافت أن أحد الأمور التي ستؤثر على التلاميذ من خلال هذه المراسم المدرسية هو كونها «درسا أولياً في تفسير مصطلح 'عبر المحرقة' بموجب مؤسسات الدولة، أي عبرة الخائف، المتقوقع، المنطوي والعدواني». وشددت غيفغ على أن هذه المراسم المدرسية «غير تربوية» وترفرق فوقها راية سوداء تماماً مثلما ترفرق راية سوداء فوق أوامر عسكرية غير قانونية، في غرار أوامر ارتكاب المجازر.

المحرقة على جسد هم، وفي العقود الأربعة الأولى للدولة كان الناجون من المحرقة مطمئنين جداً، وموجودين في عمق هاشم المجتمع الإسرائيلي، ولم يكونوا قادرين على الانضمام إلى قيادتها. وفي الجيل الأخير، تمكن ثلاثة ناجين من المحرقة فقط من الدخول إلى حكومات إسرائيل، وكان اثنان منهم يتوليان وزارتين صغيرتين وهامشيتين».

وكان الوزير الثالث يوسف (تومي) لبيد، وزير العدل الأسبق، وكتب سيغال أنه عندما استخدم الوزير تومي لبيد، الناجي من غيتو بودابست، ذكرى المحرقة، اهتزت البلاد. فلقد قال إن المرأة العجوز من رفح التي تجث عن أدويتها تحت أنقاض بيتها ذكرت به جدته».

وأشار سيغال إلى أنه خلال السنوات الأربع الماضية كان ننتياهو يكرر خطاباً بالتحذير من المخاطر في المنطقة، وبعده يصعد إلى منصة الكنيست رئيس المعارضة «المناب»، تسيبي ليفني وشأ أول موفاز وشيلي جيموفيتش وإسحاق هرتسوغ، «ويدعي أن ننتياهو يخيف الجمهور وحسب، وذلك على طريقة أخف تسند».

ويصل سيغال إلى الاستنتاج بأن «حقيقة أن رؤساء المعارضة تغيروا الواحد تلو الآخر، لكن ننتياهو بقي تدل على أن خطاب ننتياهو مبني على صخرة أساسية موجودة في عمق الميرورة الإسرائيلية. وقال (الأديب الإسرائيلي) نسان لترمان مرة أن الإسرائيليين هم 'مجتمع على حافة كارثة'، وهذا ما يفصل حقا السياسة الإسرائيلية عن تلك البريطانية أو الهولندية، والقصد الهلع الوجودي، والخوف من الإبادة».

وأضاف أن «بإمكان الناخب الإسرائيلي أن يخضب من ارتفاع أسعار الجبنة، وبإمكانه الخروج إلى الشوارع للاحتجاج على أسعار السكن، والغضب من الاحتلال أو من إخلاء مستوطنات، لكن في نهاية الأمر، فإن أية جملة يقولها سياسي إسرائيلي يختبئ فيها الخوف من الإبادة، هلع أو شفيتز». وتابع سيغال أن جميع رؤساء حكومات إسرائيل، وبينهم مناحيم بيغن وإسحاق رابين وننتياهو، «عرضوا على ناخبهم سكنات للوجودي. وبالإمكان أن نحب أو نغضب أو ننسخز من ذلك، لكن بعد سنوات كثيرة، سيكون العام الأهم بالنسبة لإسرائيليين كثيرين هو ١٩٣٨، وليس الحياة نفسها، إنما الموت نفسه».

«المحرقة متواصلة» في المدرسة الابتدائية أيضاً!

يتبين أن تربية الإسرائيليين على العيش في ظل الخوف الوجودي الدائم تبدأ في جيل مبكر وأساساً في المدرسة. وفي هذا الشأن كتبت الدكتورة شارون غيفغ، وهي مركزة مجموعة بحث في موضوع التربية والمحرقة في كلية «سيمينار كهيتوتسيم» في تل أبيب،

من جانبه، وجه رئيس «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هرتسوغ، انتقاداً مبطناً لنتنياهو، وقال إن «ثمة أهمية لأن نقول لكاهيننا إن عليهم ألا يضعونا في امتحان. ورغم ذلك، اعتقد أنه ليس معقولاً أن يكون خطابنا في يوم (ذكرى) المحرقة متركزاً على مخاوف وجودية، وليس معقولاً أن نستمع إلى تخوفات من أننا سنبج 'حدثاً رائلاً'».

ودعا هرتسوغ بدلا من ذلك إلى الاهتمام بالناجين من المحرقة، وقال إن «المتحان الأول للتضامن الداخلي تبدو متكررة دائماً، إذ أن الأحجام الوحشية أخطانا حيالهم. لأننا سمعنا آلاف كثيرة منهم أن يتمزجوا بالوجع والفقر» في إشارة إلى التقارير المتكررة كل عام حول فقر وعزلة الناجين في إسرائيل.

خطاب ننتياهو مبني على صخرة الخوف من الإبادة

إن استغلال قادة إسرائيل لذكرى المحرقة ليس جديداً، ومنتياهو ليس أول زعيم إسرائيلي يفعل ذلك، لكنه ربما أكثرهم تهويلاً واستخداماً للمحرقة من أجل التغطية على جوانب أخرى من سياسته، وخصوصاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. كذلك فإن الصحف الإسرائيلية امتلأت، في يوم ذكرى المحرقة، بأخبار وتقارير ومقالات، كانت غالبيتها العظمى تشير في اتجاه خطاب ننتياهو.

رغم ذلك، تعالت أصوات دعت إلى التخفيف من حدة التخويف. وكتب محلل الشؤون الحزبية في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، عميت سيفال، مقالاً في موقع إذاعة الجيش الإسرائيلي، أشار فيه إلى أنه «ليس صفقة أن خطابات الذكرى تبدو متكررة دائماً، إذ أن الأحجام الوحشية لكارثة أوشفيتز تشل على ما يبدو أية محاولة خطابية، وخاصة من جانب سياسيين، لقول شيء ما لم يقل من قبل. وأي محاولة كهذه للتذكير بأوشفيتز هنا والآن تقابل وكأنها محاولة لرواية نكتة خلال جنازة».

وأشار سيغال إلى أن ننتياهو لوّح بخطة بناء معسكري الإبادة النازيين أوشفيتز وبيركاتو، في الأمم المتحدة «وقبل وقت طويل من تلاويحه برسم القنبلة»، الذي لجأ إليه في خطاب لاحق أمام الجمعية العامة في محاولة لإقناع العالم بأن إيران باتت قريبة من صنع قنبلة نووية.

ولفت سيغال إلى أنه سبق ننتياهو وزير خارجية إسرائيل الأسبق، أبا إيبان، الذي وصف حدود العام ١٩٦٧ بأنها «حدود أوشفيتز»، وأنه «لا توجد معادلة أفضل بإمكانها الربط بين حدود العام ١٩٦٧ وتهديد أمن دولة إسرائيل».

وأضاف سيغال أن «الناجين من المحرقة لم يشاركوا في هذا الخطاب، وقد اشغل ٢٠٠ شخص مناصب وزارية في حكومات إسرائيل منذ قيام الدولة وحتى اليوم، وإنه لامر مذهل أن نرى كم هم قلائل أولئك الذي عاشوا

استغل رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين ننتياهو، ذكرى محرقة اليهود التي ارتكبتها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية، والتي أحيتها إسرائيل يوم الخميس الماضي، لمواصلة خطابه التهويلي والتخويفي، ليس من إيران وبرنامجها النووي فقط، وإنما أيضاً من الدول الكبرى التي تجرى مفاوضات مع إيران، مطبقاً بذلك العقولة الإسرائيلية - الصهيونية أن «العالم كله ضدنا»، وأن إسرائيل تحت قيادته فقط ستكون آمنة، رغم الصدام مع العالم.

وشبه ننتياهو، في خطابه، إيران بالحكم النازي لألمانيا واعتبر أنه في أعقاب اتفاق الإطار حول البرنامج النووي الإيراني، لم يستوعب الغرب دروس التاريخ.

وخصص ننتياهو معظم خطابه للحديث عن إيران وبرنامجها النووي واتفاق الإطار بين إيران والدول الكبرى. وقال إن «الاتفاق السيئ مع إيران يدل على أن دروس التاريخ لم تُستوعب».

واعتبر ننتياهو أن «الغرب تنازل أمام نشاط إيران العدوانية، وبدلاً من المطالبة بتفكيك كبير للقذرة النووية الإيرانية واشتراط رفع العقوبات عنها، تراعت الدول العظمى، وأبقت بيدي إيران قدراتها النووية بل وسمحت لها بتوسيعها لاحقاً، من دون علاقة بأفعالها في الشرق الأوسط». وتابع أنه «مقابل التبغ والتساهل (الغربي) ستقف بكل قوتنا»، معتبراً أنه «إلى جانب أولئك الذين يرفضون فهم موقفنا، يوجد كثيرون يتماثلون معنا. ولكن حتى لو اضطررنا إلى الوقوف وحيدين، فإننا لن نتراجع بأي حال، وفي جميع الأحوال سنحتفظ بحقنا وسنحافظ على قدرتنا وإصرارنا على الدفاع عن أنفسنا».

واعتبر ننتياهو أنه «قبل ٧٠ عاماً كنا لاجئين ولا قوة لنا، واليوم نحن نقول رأينا ونصر على ضمان وجودنا ومستقبلنا، ومهمتنا هي أن نصارع ضد الذين يتطعون إلى إبادتنا وعدم التساهل تجاه الواقع. ولن نسجم بأن تكون دولة إسرائيل حدثاً عابراً في تاريخ شعبنا». كذلك قال الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، في المراسم نفسها، إنه «لن نستخف بالتهديدات ولا بالتصريحات الداعية إلى إفناء الشعب اليهودي، كما أننا لسنا خائفين».

واعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، في مراسم أقيمت في «المعهد الدولي لدراسة المحرقة»، أن «النظام الإيراني يتطلع إلى قلب النظام العالمي، ولم يتراجع عن سعيه التامير من أجل تطوير سلاح نووي ولن يتردد في تنفيذ مؤامرتة لو توفرت لديه فقط الإمكانية لذلك». وهاجم يعلون الدول الكبرى أيضاً، وقال إن «العالم يسمح لهذا النظام بالدخول من الباب الرئيسي إلى عائلة الشعوب، بدلاً من التعلم من الماضي والتعديل به بطريقة».

اليهود الأوروبيون لا يسارعون إلى التجاوب مع دعوات الهجرة إلى إسرائيل!

إسرائيل تطلق دعوات مكثفة لأوروبيين اليهود وخاصة الفرنسيين للهجرة إليها *عدة مخططات وضعت لاستيعاب عشرات آلاف اليهود الأوروبيين في السنوات القليلة المقبلة *هذه ليست الضجة الأولى التي تحدثها حكومات إسرائيل *سلسلة تقارير تؤكد أن اليهود الأوروبيين لا يسارعون للهجرة وأن إسرائيل ليست الوجهة الأولى لمن يقرر الهجرة من وطنه*

كتب برهوم جرابيسي:

سنفترض إلى درجة التأكيد أن التقرير الدوري القريب لما يسمى "العصبة ضد التحريض" التابعة للوكالة الصهيونية (اليهودية) سيقول إن الاعتداءات ضد اليهود في أوروبا سجلت في العام الأخير ارتفاعاً. وحينها سيكتفي ساسة إسرائيل بعنوان التقرير فقط، ليطلقوا دعواتهم للأوروبيين اليهود، وخاصة الفرنسيين، للهجرة إلى إسرائيل. "بيتهم القومي"، حسب التعبير المتداول إسرائيليًا. إلا أنه ليس من المؤكد أن هذه الدعوات ستلقى كما من الأذان، ليبدأ القطار الجوي بنقل عشرات الآلاف سنويًا إلى إسرائيل. فلسلة من التقارير تؤكد أن الأوروبيين اليهود، وبغاليبتهم العلمانية الساحقة، ملتصقون بأوطانهم. ورغم ذلك، فهذا لا يفتق "معهد سياسة الشعب اليهودي" الذي وضع خطة لاستقدام ١٢٠ ألف أوروبي يهودي، وقد تبنتها حكومة نتنياهو في الأشهر الأخيرة. وفي الأشهر الأخيرة ازدادت الدعوات الإسرائيلية للفرنسيين اليهود للهجرة إلى إسرائيل، على وقع عمليات وقعت هناك في السنة الأخيرة، واستهدفت يهودًا ومرافق تابعة لهم. وقد أغضبت هذه الدعوات قيادات سياسية فرنسية، واعتبرتها تدخلًا في الشؤون الداخلية الفرنسية، وانتقامًا من السيادة الفرنسية. ولكن ليس هذا فحسب، بل إن مقالات عديدة نشرت في الأشهر الثلاثة الأخيرة، أكدت أن إسرائيل لن تلتقي تجاوبا واسعا بين قرابة نصف مليون فرنسي يهودي للهجرة. وهذا ما أكدته في الأسابيع الأخيرة تقرير ميداني واسع نشرته صحيفة "هآرتس" على ست حلقات، لمراسلها في الخارج أنشيل بيبر، وعكس فيها أجواء أبناء الديانة اليهودية في عدد من الدول الأوروبية، وكانت متشابهة في مدى تمسك هؤلاء بأوطانهم. ومن يفكر بالهجرة من بينهم فإن إسرائيل ليست الوجهة الأولى، وإنما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

خلفيات وإحصائيات

وتشهد الهجرة إلى إسرائيل في السنوات الثماني الماضية تراجعًا كبيرًا، قياسًا بما كان في سنوات الأربعين الأولى، بينما لا مجال للمقارنة مع ما كان في سنوات التسعين من القرن الماضي، حين بلغ معدل الهجرة حوالي ١٠٠ ألف مهاجر سنويًا. أما في السنوات الثماني السابقة فقد تراجع عدد المهاجرين سنويًا ما بين ١٣٥٠٠ إلى ١٨ ألف مهاجر، وهذا عدد لم يعد «كافيًا» لمنع ارتفاع نسبة الفلسطينيين في إسرائيل، الذين ارتفعت نسبتهم من حوالي ١٦٨٪ في العام ٢٠٠٥ إلى قرابة ١٧٩٪ في العام الماضي ٢٠١٤. وهذه نسبة لا تشمل فلسطينيي القدس وسوريي الجولان الذين تدمجهم إسرائيل ضمن سجل السكان لديها.

وسعت إسرائيل إلى استنهاض الهجرة اليهودية إليها من دول كثيرة، إلا أن ٩٠٪ من أبناء الديانة اليهودية يعيشون في أوطان مستوى المعيشة فيها أعلى من إسرائيل، ما يمنعه من التفكير في الهجرة. وأمام هذا الوضع رأينا إسرائيل تعرض مغريات مختلفة، وأقرت حكومتها إهدؤ أولمرت وبنيامين نتنهاج محفزات مالية، خاصة لأصحاب رأس المال اليهود للهجرة إلى إسرائيل، ولكن كل هذه الخطط لم تسجل "نجاحات" لا بين الأوروبيين اليهود، ولا بين من غادروا إسرائيل ثم سجدت طوال كمهاجرين.

منذ وجدت إسرائيل في تصاعد العمليات العدائية والتفجيرات التي تشهدها من حين إلى آخر دول أوروبية، ومنها ما هو موجه لمؤسسات وأفراد يهود، «مناسبة» لإطلاق خطاب تهريب للأوروبيين اليهود، للهجرة إلى إسرائيل، مع تركيز خاص على فرنسا، التي فيها قرابة نصف مليون يهودي تعترف المؤسسة الدينية بيهوديتهم، ويضع مئات آلاف أخرى من أصولهم يهودية ويحق لهم بموجب قانون الهجرة الإسرائيلي أن يهاجروا إلى إسرائيل، ولاحقًا يخضعون لإجراءات تهويد.

وبموجب تقديرات إسرائيلية، ومثلها صادرة عن الوكالة الصهيونية في نهاية العام ٢٠١٣، يبلغ عدد أبناء الديانة اليهودية في القارة الأوروبية، باستثناء الجمهوريات السوفييتية السابقة، ١٣٤ مليون نسمة، وأكبر تجمع لهم في فرنسا، ٤٧٨ ألف نسمة، ثم المملكة المتحدة (بريطانيا) ٢٩٠ ألفًا، وألمانيا ١١٨ ألفًا وهنغاريا ٤٨ ألفًا، وفي باقي الدول ٢٠٠ ألف.

وفي الجمهوريات السوفييتية السابقة، بقي بعد موجات الهجرة الضخمة إلى إسرائيل والعالم، والاندماج المتسارع في الديانات الأخرى، ٢٨٩ ألفًا، من بينهم ١٩٠ ألفًا في روسيا، و٦٥ ألفًا في أوكرانيا، وحوالي ٣٥ ألفًا يتوزعون في باقي الجمهوريات. ويشتر هذا إلى أن التقارير تظهر منذ العام ١٩٨٩، وحتى العام الماضي ٢٠١٤، وصل إلى إسرائيل ٦١٪ من اليهود الذي غادروا دول الاتحاد السوفييتي، بينما الباقي هاجروا إلى دول أوروبية وأميركية. وبحسب تقديرات سابقة، فإن نحو ١٣٥ ألف يهودي من الذين هاجروا إلى إسرائيل، عادوا إلى أوطانهم الأصلية في تلك الدول، وغالبيتهم ما تزال تحمل الجنسية الإسرائيلية.

تقرير جديد:



يهود أوروبا، مفارلة إسرائيلية دائمة ..

تلك العمليات يجب أن لا تكون مدعاة لمغادرة فرنسا، بل إلى المشاركة في اصلاح الأجواء السلبية الناشئة في فرنسا.

حال مشابهة لدى يهود أوروبا كافة

يتركز أنشيل بيبر في قسط كبير من تقاريره عن كل واحدة من الدول الأوروبية التي فيها من آلاف إلى عشرات آلاف اليهود في موضوع من هو يهودي، وكما أسلفنا هنا فاليهودي حسب الشريعة اليهودية هو من والدته يهودية بغض النظر عن هوية والده، بينما في الحالة العكسية فإن الشخص لا يُعد يهوديًا، وأمام ارتفاع نسبة الزواج "المختلط" مع أبناء ديانات أخرى، فإن أعداد اليهود حسب الشريعة خارج إسرائيل يتنامون سنويًا بنحو عشرات الآلاف، وإن من يسد النقص حتى الآن ويحقق زيادة طفيفة على أعداد يهود العالم هو التكاثر في إسرائيل وبحسب الاعتقاد فإن التزايد اليهودي في إسرائيل سيكون أقل سنويًا من حجم تراجع أعداد اليهود سنويًا في العالم.

ونشير أيضًا إلى أن ما يساهم في تراجع أعداد اليهود هو انخفاض نسبة التكاثر، كما هو الوضع القائم في الدول المتطورة، إضافة إلى ابتعاد قطاعات واسعة عن الديانة ومؤسساتها.

وفي بريطانيا، التي هي التجمع الثاني لأبناء الديانة اليهودية في أوروبا -حوالي ٢٩٠ ألفا- قد يختلف الوضع عن باقي الدول الأخرى، بمعنى أن القلق مما يسمى "اللاسامية" أكبر من غيره في باقي الدول. ويقول التقرير إن كثيرين بدأوا في التفكير بالهجرة أو أنهم يسألون أنفسهم ما إذا ابناؤهم سيكبرون هنا في بريطانيا. لكن كاتب التقرير يستدرك قائلًا إن هذا لا يعني أنهم يسارعون إلى إخراج الحقائق من مخزن البيت. كذلك فإن إسرائيل ليست الوجهة الأولى أو الوحيدة للهجرة، فعلى رأس القائمة أيضا الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وشملت حلقات التقرير دولا في كل واحدة منها عدة آلاف من أبناء الديانة اليهودية، ففي بولندا يختار بيبر عنوانا لتقريره: الجيل اليهودي الناشئ يبحث عن شكل جديد لهويته يمتدح على أسس الشريعة اليهودية. ويقتبس كاتب التقرير يهودا يعربون عن رفضهم لهذا التشدد في تعريف اليهودي. أما عن الدانمارك التي شهدت هي أيضا في مطلع العام عملية ضد مؤسسة يهودية، فكان عنوان التقرير أن اليهود هناك مصرون عن البقاء، ويقتبس التقرير تفسيرًا آخر لدوافع العملية هو سوء الأوضاع الاقتصادية لدى من يختارون الانضمام إلى "الجهاديين". ويقول تقرير آخر إن أكثر ما يقلق الصهاغريين اليهود ليس "اللاسامية"، بل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يتبناها رئيس الحكومة الهنغارية يديس المقرب من كبار أصحاب رأس المال المسيحيين على وسائل الإعلام.

وقد أدت الأوضاع الاقتصادية في هنغاريا إلى أن يهاجر منها في السنوات الأخيرة ٥٪ من سكانها، أي نحو نصف مليون نسمة. ويقتبس بيبر أحد البارزين بين اليهود هناك بقوله "في إسرائيل يبالفون في الحديث عن اللاسامية في هنغاريا"، بينما ما يلقنا هو الأوضاع الداخلية العامة.

اليهودية فإن نسبة الزواج المختلط بين يهود وديانات أخرى في فرنسا تتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٢٥٪.

حسابات الواقع تنقض الأهداف

فور وقوع عملية تفجيرية في مطع العام الحالي في فرنسا استهدفت متجرا لبيع البضائع «الحلال»، حسب الشريعة اليهودية، انطلق ساسة إسرائيل، بدعا من شخص بنيامين نتنهاج، في دعوة الفرنسيين اليهود للهجرة إلى إسرائيل، الأمر الذي إثارت غضب الحكومة الفرنسية.

وتقول إسرائيل إن العام الماضي ٢٠١٤ سجل ذروة غير مسبوقة في عدد المهاجرين الفرنسيين اليهود إلى إسرائيل، وبلغ عددهم ٧ آلاف مهاجر، وتتوقع أن يصل عددهم في العام الجاري إلى ١٠ آلاف مهاجر، مقابل معدل ٢٥٠٠ مهاجر سنويًا، وهذا لا يأخذ بعين الاعتبار الهجرة «العكسية» إلى فرنسا، ولكن حسب التقديرات فإن من بين هؤلاء مهاجرين إسرائيليين سابقون، غادروا إسرائيل قبل سنوات وعادوا إليها، بمعنى أنهم أصلا مسجلون في السجل السكاني الإسرائيلي، وفي المقابل فقد شكك محللون إسرائيليون بقدرة الدعاية الصهيونية على إقناع مئات آلاف الفرنسيين بالهجرة إلى إسرائيل.

مثلًا يقول الكاتب يوسي شاين في مقال في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن النسبة الأكبر من الفرنسيين اليهود هم علمانيون، وكثيرون منهم ما يزالون يؤمنون بالقيم الكونية للجمهورية، وعلى رأسها عقيدة العلمانية، وهم يشددون على أن فرنسا وليس إسرائيل هي وطنهم القومي.

ويقول المحلل تسفي بارثيل في صحيفة «هآرتس»، «إن يهود فرنسا اللقنين على سلامتهم يسارعون إلى مكاتب السفر للبحث عن ملجأ في إسرائيل، ويجدر بهم أن يفحصوا ما إذا كان ثمن اللجوء إلى الدولة اليهودية، لا يتضمن المطالبة بالتمسك للأسس الديمقراطية التي نشأوا عليها في فرنسا»، في إشارة واضحة إلى السياسة العنصرية التي تنتهجها إسرائيل تجاه العرب، وأيضًا في ما يتعلق بقضية الصراع الشرق الأوسطي.

أما مراسل «هآرتس» أنشيل بيبر، فيعكس في إحدى حلقات تقريره عن الأوروبيين اليهود هذا المشهد الذي كان أمام المتجر الفرنسي الذي يبيع بضائع «حلال» حسب الشريعة اليهودية، ويقول كاتبها: «بعد ساعات من العملية تجمهرت مجموعة من الشبان اليهود، ومنهم من اتهم الآخرين بالجن (الخوف)، وآخرون اندفعوا ينشدون النشيد الوطني الإسرائيلي-«هتكفا»، إلا أن غالبية الموجودين اندفعت تنشد النشيد الوطني الفرنسي «المارسييز»، ومن هؤلاء من طلب بطرد أولئك الذين أنشدوا هتكفا، إلا أن صوتًا آخر صدر من بين المجموعة (التي انشدت «المارسييز»، وطلب إبقاء أولئك الشبان الذين أنشدوا هتكفا قائلًا نحن نحتاجهم، فهم جزء من المجتمع اليهودي».

ويقتبس الكاتب عددا من الشخصيات الفرنسية اليهودية البارزة، ومن بينها شخصيات دينية ليبرالية، التي تشير إلى ارتباط الفرنسيين اليهود بوطنهم، وأن

وما يقلق إسرائيل والحركة الصهيونية هو أن أعداد يهود العالم في تراجع مستمر، بفعل الزواج المختلط مع أديان أخرى، وهي في الغالب تخلق أجيالا لا ترتبط بغاليبيتها الساحقة مع اليهودية، ومن أسباب هذا هو التعريف الديني لليهودي، إذ إن اليهودي هو من والدته يهودية بغض النظر عن هوية والده الدينية. وعادة يتبع الأبناء ديانة والدهم، فإن كان والدهم يهوديًا، وبالدهم ليست كذلك، فهم لا يعتبرون يهودًا، وإذا كانت الحالة عكسية، فهم لا يعتبرون أنفسهم يهودًا، باستثناء نسبة ضئيلة. وبحسب التقديرات تتراوح نسبة الزواج المختلط في أوروبا ما بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪، حسب الدولة التي يقيمون فيها.

مخططات لاستيعاب

رغم الأسباب الجوهرية التي تمنع استخدام أبناء الديانة اليهودية في العالم، إن كان من الجانب الاقتصادي أو الأمن والاستقرار أو لأسباب قناعات معظم يهود العالم أن إسرائيل ليست موطنهم؛ فإن إسرائيل والمعاهد الصهيونية الاستراتيجية تواصل وضع مخططات لإخراج مشروع هجرة اليهود إلى إسرائيل من ورأيها وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية تضع مخطط لتوسيع عدد من المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة من أجل استيعاب «عشرات آلاف» الفرنسيين اليهود، الذين سيستدقون افتراضيا على إسرائيل في الفترة المقبلة، وحتى أن الوزير في الحكومة المنتهية ولايتها، أوري أرتيئيل، طلب من رؤساء عدد من المستوطنات الاستعداد لاحتمال أن تستوعب مستوطناتهم مهاجرين جددًا.

ونشير هنا إلى أن نسبة المهاجرين الجدد الذين يختارون الاستيطان في القدس ومستوطنات الضفة لا تتعدى ١٥٪، من إجمالي عدد المهاجرين الذين يصلون سنويًا في السنوات الثماني السابقة، وهذه النسبة كانت طفيفة جدًا، حينما كانت موجة الهجرة سنويًا تعد عشرات الآلاف، والقدس في سنوات التسعين الماضية. ويختار معظم المهاجرين السكن في المدن المركزية الكبرى، مثل تل أبيب الكبرى، وأيضًا في منطقة الجنوب، فقط من يهاجر على خلفية أيديولوجية يختار الانتقال إلى المستوطنات، ومعظمهم من الولايات المتحدة الأمريكية، التي يصل منها سنويًا ما بين ١١٠٠ إلى ٢٥٠٠ مهاجر.

كذلك رأينا حكومة نتنهاج المنتهية ولايتها قد تبنت مخطط وضعه «معهد سياسة الشعب اليهودي»، التابع للوكالة الصهيونية، واطلق المعهد على المخطط اسم «خطوط توجيهية لحظة طوارئ لاستيعاب ١٢٠ ألف قادم»، ويهدف إلى استيعاب ١٢٠ ألف مهاجر فرنسي في غضون أربع سنوات، وأضافت الحكومة لهذا

المخطط استيعاب بضعة آلاف من الأوكرانيين اليهود. ويرتكز المخطط على ثلاث جوانب: العمل الملائم، والسكن، وبيئة اجتماعية ثقافية قادرة على استيعابهم وفق خصوصية ثقافتهم الفرنسية. ويقضي المخطط بإقامة مديرية لاستيعاب هؤلاء المهاجرين على وجه الخصوص تكون تابعة لمكتب رئيس الوزراء، وتشكيل لجنة خاصة تعمل على إزالة سبلصلة من الحواجز البيروقراطية القائمة خاصة الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين في العمل والاقتصاد، وإقامة ما يسمى بـ«دفئعات» لنقل شركات يملكها يهود في أوروبا إلى إسرائيل، وتقديم امتيازات ضريبية للمهاجرين من أصحاب مصالغ اقتصادية واستثمارات وأيضًا لللاجئين إضافة إلى دعم مالي لتجاوز مرحلة الانتقال يساوي تكلفة الأجور لفترة معينة في كل واحدة من هذه المصالح، وتخصيص أراضٍ ووضع مخططات بناء سريعة لبناء أحياء خاصة بهم.

ويهدف المخطط إلى خلق ٣٠ ألف مكان عمل، بهدف نقل حوالي ١٥٠٠ شركة أوروبية إلى إسرائيل على أن تستقر هذه الشركات بقرب الأحياء المخصصة لهم، وحسب معدي المخطط في «المعهد» إياه، فإن هذا الحجم من أماكن العمل سيضمّن هجرة ١٢٠ ألف فرنسي يهودي في غضون أربع سنوات، كما يوصي المخطط بإقامة مرافق ثقافية وتربوية- اجتماعية في تلك الأحياء، تلائم طبيعة المهاجرين الفرنسيين.

ويعرض مخطط «معهد سياسة الشعب اليهودي» الذي تبنته حكومة نتنهاج، رؤية لإمكانيات الهجرة الفرنسية إلى إسرائيل، وهو يقسم الفرنسيين اليهود إلى فئات كالتالي: الفئة الأولى، هي فئة المتدينين على كافة تنوعاتهم، وحسب التقديرات يبلغ عددهم ٥٠ ألفًا، ويقول «المعهد» إن غالبية المهاجرين إلى إسرائيل هم من هذه الشريحة، كونهم يشعرون بأزمة، والفئة الثانية، وتعد ١٥٠ ألفًا، هم أولئك الذين يقيمون علاقات مع عائلات في إسرائيل، ويوزونتها بوتيرة كهذه أو تلك، وحسب ادعاء المعهد فإنهم يبدون شأنًا في مسألة الهجرة، ويسألون عنها. والفئة الثالثة، وتعد ٣٠٠ ألف وهم حضاريون لا يقيمون أية علاقة باليهودية ومؤسساتها في فرنسا ويميلون إلى الاندماج والتحلل في مجتمعهم الفرنسي. وحسب تقارير تصدر عن الوكالة

ارتفاع عدد «حوادث معاداة السامية» بـ ٣٨٪ في شتى أنحاء العالم خلال العام ٢٠١٤

تقارير إسرائيلية شبه رسمية سابقة حذرت من أن أوروبا تحولت إلى «مكان غير آمن بالنسبة إلى اليهود»!

ولفت التقرير إلى أنه في الأعوام الأخيرة أصبحت بلجيكا شديدة الانتقاد لإسرائيل، وهي لا تختلف في ذلك عن أغلبية دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر أن إسرائيل هي المعتدية، والمحتلة، والتي تمارس القمع. ولا تتسم وسائل الإعلام الأوروبية بالموضوعية في معالجتها للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما أنها تعتبر إسرائيل "دولة أبارتهايد". ولم يسأل أحد من هذه الوسائل الإعلامية لماذا يعالج أعداء إسرائيل في المستشفيات الإسرائيلية (في إشارة إلى معالجة الجرحى السوريين في المستشفيات الميدانية التي أقامتها إسرائيل منذ بداية الحرب الأهلية في سورية). وبناء على ذلك يتعين على حكومات أوروبا أن تستيقظ لأن هناك ثمنًا باهظًا أحيانًا للانتقاد غير المنضبط ضد إسرائيل.

وختم التقرير: "إن العداء للسامية كان موجودًا على الدوام وسبقي، أسبابه هي التي تغيرت، واليوم، إسرائيل هي سبب العداء للسامية، ويجب على حكومات أوروبا محاربة هذه الظاهرة ودعم صب الزيت على النار. إن تصوير إسرائيل كشيطان سيرتد وبإلا على أوروبا، فالشيطان الحقيقي يعيش داخلها".

سبب من أسباب العداء للسامية. فالعداء للصهيونية يمنح اليوم الشرعية للعداء الحديث للسامية. وليس هذا بالأمر الجديد، فقد تنامت هذه الظاهرة بدءًا من الانتفاضة الثانية خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وقال التقرير إن الهجوم الذي جرى في بروكسل، والاعتداء على شقيقين يهوديين صغيرين في ضاحية من ضواحي باريس أثناء توجههما إلى صلاة العشاء، يذكران من جديد بان زيارة مؤسسة يهودية- كنيس أو متحف- أمر خطر.

وأضاف أنه في العام ٢٠١٣، سجلت في بلجيكا ٨٨ شكوى على خلفية العداء للسامية، مما يسجل ارتفاعًا بالمقارنة مع العام ٢٠١١ (٦٢ شكوى)، والعام ٢٠١٠ (٥٧ شكوى). ويحدث هذا في دولة يبلغ عدد اليهود فيها مجرد ٣٤ ألفًا، ويجب أن تأخذ في الحسبان حوادث كثيرة لم تسجل ضمن الإحصاءات. أما في فرنسا حيث الجالية اليهودية أكبر بكثير، فإن الاعتداءات على اليهود أكثر. فقد شهدت فرنسا العام ٢٠١٢ نحو ٦١٤ حادثة على خلفية العداء للسامية، في حين جرت في العام الذي سبقه ٣٨٩ حادثة. وتشهد فرنسا ارتفاعًا مطردًا في موجة العداء للسامية.

وإصابة آخرين بجروح. وذكر التقرير أن اليهود في بروكسل يشكلون نحو ٠,٣٪ من السكان. وتكفي هذه النسبة المعتدلين كي يختاروا بلجيكا كهدف مفضل للإرهاب.

وأضاف أن أول هجوم وقع هناك كان في عيد الفصح العام ١٩٧٩ حين هاجم ثلاثة فلسطينيين مطار بروكسل، أما الهجوم الأخير فهو الذي جرى في المتحف اليهودي وسط بروكسل، وثمة تخوف من أن هذا الهجوم لن يكون الأخير، نظراً إلى أن أوروبا عامة وبلجيكا بصورة خاصة، تحولتا إلى مكان غير آمن بالنسبة إلى اليهود.

وأشار التقرير إلى أنه يتعين على بلجيكا ومعها أوروبا كلها، مراجعة نفسها لمعرفة كيف سمحت هذه القارة التي شهدت، قبل ٧٠ عامًا، أبشع فظائع تاريخ البشرية (المحرقة النازية)، للعداء للسامية بالظهور من جديد، سواء تحت اسم الإسلام الراديكالي أو اليمين المتطرف، حيث يجد اليهودي نفسه بين المطرقة والسندان.

وأكد أن من الجيد أن إسرائيل موجودة، لكن يبدو أنها هي أيضًا تحولت إلى

سجل خلال العام ٢٠١٤ الفئات ارتفاع ملحوظ بنسبة ٣٨٪ في عدد مظاهر معاداة السامية في شتى أنحاء العالم وخصوصًا في أوروبا الغربية. وذكر تقرير نشره «معهد كانتور» في جامعة تل أبيب الأسبوع الماضي في مناسبة حلول ذكرى المحرقة النازية، إلى أن العام ٢٠١٤ شهد ارتكاب ٧٦٦ اعتداء على يهود ومؤسسات يهودية مثل كنس ومراكز مجتمعية ومدارس بالإضافة إلى مقابر ونصب تذكارية وممتلكات خاصة.

وأشار التقرير إلى أن أحد أسباب ازدياد مظاهر معاداة السامية يعود إلى عملية «الجرف الصام» العسكورية التي قام الجيش الإسرائيلي بشنها في قطاع غزة الصيف الماضي، فضلًا عن أجواء الكراهية والعنف التي يغذيها صعود تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش») والدعاية التي يروجها.

وكانت عدة تقارير إسرائيلية شبه رسمية قد حذرت في الأونة الأخيرة من أن أوروبا تحولت إلى مكان غير آمن بالنسبة إلى اليهود.

وأخر هذه التقارير ظهر في صحيفة «يسرائيل هيويم» المقربة من رئيس الحكومة بنيامين نتنهاج بعد الهجوم الذي وقع في المتحف اليهودي في العاصمة البلجيكية بروكسل الصيف الماضي وأسفر عن مقتل أربعة أشخاص

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي